آليات تربوية مقترحة لتفعيل
دور التعليم قبل الجامعي بمصر
في دعم التربية الاقتصادية للطلاب

إعداد

أ.م.د/ سهام يس أحمد

أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية جامعة بني سويف

د/ مروة عزت عبد الجواد

مدرس أصول التربية
كلية التربية جامعة بني سويف

آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب

أ.م.د/ سهام يس أحمد و د/مروة عزت عبد الجواد*

مقدمة:

يواجه المجتمع المصري ظروفاً اقتصادية صعبة لم يسبق لها مثيل، نتيجة للأزمات المالية التى اجتاحت معظم دول العالم، ونتيجة لثورات الربيع العربي وما ترتب عليها من احتجاجات واعتصامات، بالإضافة إلى كثرة الاستهلاك والتى لا يقابلها في أغلب الأحيان زيادة في عملية الإنتاج، حتى أصبح المجتمع مستهلكاً أكثر منه منتجاً.

كما أن هناك انتشاراً للأمية وخاصة الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة، كما أن الوعي الاقتصادي مازال منخفضاً ويتضح ذلك مع انتشار ثقافة الاستهلاك خاصة لدي الشباب، بالإضافة إلى قلة الإدخار والاستثمار، وضعف الاهتمام بالمحافظة على المال العام والبيئة المادية والطبيعية على حد سواء وانتشار ظاهرة الاعتداء على الأراضي الزراعية والبناء فوقها، مما انعكس بالسلب على عملية التنمية وبالتالي على اقتصاد الدولة (علاء مرتضي، ٢٠٠٩، ص ص ١٨١-١٨٣).

ويستهدف الإعلام الوافد تشجيع الاستهلاك لقتل الصناعات الوطنية وتحويل المجتمع إلى أسواق استهلاكية، كما يشغل الإعلان ساعات طويلة على خريطة البرامج، ولذا يقضى الأبناء أمام شاشات التليفزيون وقتاً أطول مما يقضونه في المدرسة، حتى أطلق البعض عليه بأنه الأم البديلة، حيث إن أثره أكثر قوة من أثر التربية الوالدية والمدرسية، ولذا تتولى الفضائيات توجيه نمط الثقافة نحو إعادة إنتاج منطق الاستهلاك، وتشكيل الإنسان المستهلك المنتظر لما يجود به الغرب من سلع جاهزة الصنع والتباهى باستهلاكها، ولذلك يتم توظيف الأمر في مجتمعات العالم

- **أ.م.د/ سهام يس أحمد:** أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية جامعة بني سويف
د/مروة عزت عبد الجواد: مدرس أصول التربية-كلية التربية جامعة بني سويف

النامي لترسيخ تبعياتها الاقتصادية وخدمة مصالح رأس المال العالمي (داليا مطر، ٢٠٠٩، ص ص ٢٧٥– ٣١٢).

وفي هذا الصدد أظهرت إحدى الدراسات أن المجتمع المصري يعاني من طغيان للثقافة الأمريكية على أذواق الشباب في الاستماع للموسيقى، واتباع النمط الأمريكي في الملبس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية (أديب عقيل، ٢٠٠٤، ص ٧١).

كما بينت دراسة أخرى أن هناك بعض السلوكيات لدى الأفراد والمؤسسات في مصر تدعم وتشجع العادات الاستهلاكية والتى تعوق العملية الإنتاجية، وتُظهر قلة الوعى الاقتصادي والتربية الاقتصادية، ولذا أصبح هناك حاجة ماسة إلى إكساب أفراد المجتمع وخاصة طلاب التعليم قبل الجامعى الاتجاهات والقيم الاقتصادية (مهنى غنيم، ٢٠٠٢، ص ١٣).

مشكة الدراسة:

اتضح مما سبق انتشار الأمية الاقتصادية بين غالبية الشعب المصري وخاصة الشباب، ووجود العديد من المظاهر كزيادة الاستهلاك، وضعف الإدخار والاستثمار، وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ازدادت الأمور سوءاً مع انتشار الفوضي والمطالبة بزيادة الأجور رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد.

وقد أظهرت الإحصائيات العديد من المؤشرات التى تشير إلى تدني مستوى التربية الاقتصادية لدى أفراد المجتمع وبصفة خاصة الشباب، حيث ارتفع متوسط الإنفاق السنوى من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٩م بنسبة (٥٥.٩%) (مما يوضح قلة وعى أفراد المجتمع بمبادئ وأهداف التربية الاقتصادية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠١١، ص ص ٣–٧).

وفي الوقت الذي تهتم فيه الدول المتقدمة بتضمين التربية الاقتصادية في مناهجها، فإن الأمر يختلف بالدول الأقل تقدماً، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك الكثير من المواقف التى تعكس الحاجة إلى تربية اقتصادية، حيث توجد مظاهر عديدة للإسراف الحكومي في غير موضعه، في الوقت الذي تشكو فيه الدولة من وجود أزمة اقتصادية، فهناك إهدار للمال العام في كثير من المواقف والحالات، مثل المبالغة في المواكب الحكومية، وهناك الانتخابات وما يترتب عليها من إنفاق للملايين وضياع وقت العاملين، بالإضافة إلى تعطيل عمليات الإنتاج (علاء مرتضى، ٢٠٠٩، ص ١٨١).

كما أشارت الدراسات إلى ضرورة الاهتمام بوضع مقرر في التربية الاقتصادية للطلاب لزيادة وعيهم الاقتصادي لمواجهة التغيرات والتحديات التى فرضها العصر (Cochran ، Carola 2010 ، Harrelson ، Joseph Christopher 2011).

وطالبت دراسة أخري بتضمين التربية الاقتصادية ضمن مقررات إعداد الطالب المعلم قبل تخرجه حيث سيكون له مرود إيجابي فيما بعد على الطلاب الذين سيُدرس لهم المعلم (Moten James M 2011) .

مما سبق يتضح الحاجة إلى تربية اقتصادية تُرشد سلوك الإنسان في كل معاملاته وخاصة في ظل المشكلات والأزمات الاقتصادية التى تعاني منها كل دول العالم وخاصة مصر، وهذه الحاجة تبدو ملحة أكثر في التعليم قبل الجامعي باعتباره من أهم المؤسسات المسئولة عن التربية الاقتصادية للطلاب، فالطالب لابد وأن يُربى اقتصادياً داخل المدرسة من خلال المقررات والأنشطة التى يمارسها وأن تتحول التربية إلى واقع عملي يمارسه الطلاب داخل المدرسة.

وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة للإجابة علي التساؤلات التالية:

١- ماهية التربية الاقتصادية (المفهوم-المبادئ-الأهداف-الأهمية)؟

٢- ما دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب؟

٣- ما واقع دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب؟

٤- ما الآليات التـربوية المقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة تعرف التربية الاقتصادية (المفهوم- المبادئ-الأهداف-الأهمية)، وتعرف واقع دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب، والتوصل إلى وضع آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التى تتناولها وأهمية تربية التلاميذ فى التعليم قبل الجامعى تربية اقتصادية وإكسابهم الوعى الاقتصادى، وما يرتبط به من قيم ترشيد الاستهلاك وحسن استغلال الموارد الاقتصادية، وأهمية المرحلة التى تتناولها الدراسة، إضافة إلى أنها لا تقف عند حد دراسة الواقع وإنما تمتد الى دراسة

المعوقات وتقدم مقترحات عملية وإجرائية لدور دور التعليم فى تلك المرحلة فى تعزيز تلك التربية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق ثم تبويبها، لوصف ما هو كائن، وما يتضمنه ذلك من التفسير والتحليل والمقارنة عامة، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلي استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره، ومن خلال الاعتماد على احد أدواته وهو الاستبانه والذى تم تطبيقها على عينة من المعلمين بالتعليم قبل الجامعى.

عينة وأدوات الدراسة:

قامت الدراسة بعمل استبيانة طُبقت علي عينة قوامها (٣٢٤) من مدرسي المراحل (الابتدائية – الإعدادية – الثانوية) وذلك بالريف والحضر بمحافظة بني سويف.

مصطلحات الدراسة:

تناولت الدراسات عدداً من المصطلحات يمكن تحديدها فيما يلي:

١ – مفهوم التربية الاقتصادية:

تعنى التربية في اللغة العربية (التنمية) ويقال رباه نماه وربي فلاناً غذاه ونشأه وربي نمي قواه الجسدية والعقلية والخلقية (مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠، ص ٣٢٦).

أما التربية في الاصطلاح فيقصد بها عملية التنشئة الاجتماعية التى يكتسب التلميذ منها خصائص مجتمعه، وهذه التنشئة الاجتماعية يشترك فيها المجتمع ككل، بكل قواه المؤثرة ومنظماته الاجتماعية والرسمية (محمد مرسي، ١٩٨٢، ص ١٥).

بينما تري إحدى الدراسات أن التربية الاقتصادية تعنى عملية إكساب الطلاب مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات خاصة فيما تتعلق بجوانب الإنفاق والاستهلاك والعمل والإنتاج، والإدخار والاستثمار، التعامل مع البيئة والممتلكات وذلك لتوعيتهم وتعديل سلوكهم وتحقيق التنمية والتقدم بطرق مشروعة من خلال تبني الأساليب والوسائل المناسبة وهذا التعريف الإجرائي ستتبناه الدراسة الحالية (وليد عبد الحليم، ٢٠١٤، ص ١٤٤).

٢– **دور التعليم قبل الجامعي** في هذه الدراسة "الجهود التي يجب على المؤسسة التعليمية ممثلة في (المدرسة الابتدائية – الإعدادية – الثانوية) بذلها من

أجل إكساب الطلاب بعض السلوكيات والمهارات والمعرفة المرتبطة بالتربية الاقتصادية".

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت التربية الاقتصادية ما بين العربية والأجنبية، وروعي في عرضها الترتيب التاريخي لها من القديم إلى الحديث وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسات:

أولاً- الدراسات العربية:

استهدفت **دراسة خلف البحيرى (١٩٩٠)** تعرف دور التربية الاقتصادية في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادي، ومدى وعى معلمي التعليم العام بمشكلة التضخم الاقتصادي، وأبعادها التربوية بمحافظة سوهاج، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في دور التربية بمؤسساتها المختلفة سواء كانت مدارس أو جامعات أو غيرها في تناول مشكلة التضخم الاقتصادي وفي برامج إعداد المعلمين، إضافة إلي عدم اهتمام واضعي المناهج بتضمين مقررات ووحدات للتربية الاقتصادية في المناهج التعليمية.

وعن واقع التربية الاقتصادية لدى طفل المدرسة الابتدائية استهدفت **دراسة فيصل الراوي (١٩٩٠)** تعرف الاتجاهات الاقتصادية لدي طفل المدرسة الابتدائية وقد توصلت لعدد من النتائج أهمها وجود اتجاهات قوية نحو الاستهلاك الشخصي للتلاميذ في هذا السن، كما أن ٧٣% من التلاميذ لا يعرفون دخل أسرهم بالجنيه، وأنهم لا يعرفون أسعار ملابسهم والأشياء الأخرى خلاف أسعار أدواتهم المدرسية، إضافة إلي وجود اتجاهات محدودة لدي الأطفال نحو الإدخار وشراء شهادات الاستثمار.

بينما استهدفت **دراسة سلوى عبد الرحمن (١٩٩٢)** تعرف واقع القيم الاقتصادية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي، والعلاقة بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة وبين التنشئة الاقتصادية، وأيضا مدى الاختلاف بين الذكور والإناث في التنشئة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى قلة وجود القيم الاقتصادية لدى التلاميذ مثل الإدخار، الاستثمار، والمحافظة على الممتلكات العامة، فضلاً عن زيادة الوعي الاقتصادي لدى البنات عن البنين، وقصور دور المؤسسات التربوية في توعية التلاميذ بأهمية التربية الاقتصادية

وقيمها، مثل ترشيد الاستهلاك، الادخار، والمحافظة على الممتلكات العامة، إضافة إلي قصور المدرسة في الاهتمام بالأنشطة اللاصفية المتعلقة بالتربية الاقتصادية.

وعن الإطار الفلسفي الذي يحكم أبعاد التربية الاقتصادية استهدفت **دراسة عزت عبد الرؤوف (١٩٩٧)** تعرف الأسس التي تبني عليها المقررات المطورة في ضوء فلسفة التربية الاقتصادية، فضلاً عن الكشف عن أثر تدريس وحدة من المقررات المطورة علي تحصيل الطلاب ووعيهم الاقتصادي، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في اختبار الوعي الاقتصادي للوحدة التجريبية قبليا وبعديا لصالح التطبيق البعدي، مما يدل علي أن الوعي الاقتصادي للطلاب يمكن تنميته من خلال المقررات الدراسية.

كما استهدفت **دراسة جمان أحمد وفيصل الراوي (١٩٩٨)** تعرف واقع التربية الاقتصادية لدى طفل المدرسة الابتدائية بدولة الكويت، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة انخفاض مستوى المعرفة الاقتصادية لدى التلاميذ، وانخفاض اتجاهات الأطفال نحو المحافظة على أدواتهم الشخصية، حيث يرون أنه من السهل الحصول على بديل لها عند فقدها، فضلاً عن انخفاض اتجاهات الأطفال نحو المحافظة على الأملاك العامة والخاصة.

وعن مدي الوعي الاقتصادي لدي طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية **استهدفت دراسة عبد المعين هنداوي (١٩٩٨)** المساهمة في تنمية الوعي الاقتصادي لدي الطلاب، وكان من أهم نتائج تلك الدراسة انخفاض الوعي الادخاري للطلاب،حيث يرون أن شراء الأشياء بالتقسيط أفضل من الادخار الذي قد يستغرق فترات طويلة لشراء سيارة مثلاً، فضلاً عن الاتجاه السلبي لديهم نحو العمل اليدوي، وهناك بعض العادات والتقاليد تعمل علي زيادة الإنفاق والاستهلاك لدي الطلاب خاصة في الأفراح والمآتم، كما أن الطلاب يعتبرون أن شراء معظم الأشياء قد يتم من أجل المظاهر والمفاخرة، وعن كيفية تأثيـــر القيم والأخلاق فى سلوك المستهلك وحمايته استهدفت **دراسة حسين شحاتة (٢٠٠٠)** بيان ما وضعته الشريعة الإسلامية من ضوابط فى مجال الإنفاق والاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها التحلي بالقيم الإيمانية وبالأخلاق الفاضلة وبالسلوك السوي والالتزام بأحكام ومبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية من خصال المستهلك المسلم، مع تدريس مناهج القيم والأخلاق فى كافة مراحل التعليم لتنمية ترشيد الاستهلاك، واستهدفت

دراسة سلوى محمد زغلول (٢٠٠٠) تعرف السلوك الاقتصادي للشباب وبعض النظريات المفسرة له، والوقوفعلى اتجاهات الشباب نحو الادخار والاستثمار مقارنة بشباب بعض الدول الغربية وتوصلت الدراسة إلي وجود اتجاهات قوية نحو الاستهلاك لدى شباب العينة خاصة في الأشياء الشخصية والترفيهية كالملابس وغيرها عكس شباب بعض الدول الغربية، وضعف الوعي الادخاري والاستثماري لدى معظم شباب العينة، مع وجود قصور من مؤسسات التربية في التوعية نحو الترشيد في الاستهلاك، ونحو الادخار والاستثمار لدى هؤلاء الشباب في أماكن تواجدهم بالجامعة وغيرها من مؤسسات التربية الأخرى.

وعن المضامين التربوية المتعلقة بالتربية الاستهلاكية من القرآن والسنة وسير الصحابة والتابعين استهدفت **دراسة عبد الناصر مصطفي (٢٠٠١)** تعرف أهم الضوابط التى تحكم سلوك المستهلك المسلم، وتوضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التمسك بالضوابط الإسلامية فى مجال الاستهلاك، ودور الأسرة فى توعية أبنائها بالتربية الاستهلاكية فى الإسلام، وتوصلت إلى عدة نتائج، منها أن المنهج الإسلامي يضع اعتباراً للقيم والجوانب الاجتماعية في السلوك الاستهلاكي، كما أن القيم الدينية والأخلاقية لها دور كبير في التأثير على سلوك المستهلك في المجتمع الإسلامي، ومكانة الأفراد في المجتمع الإسلامي الحقيقي لا تقاس بمدى ثرائهم ومراكزهم الاجتماعية ولكن بمدى التزامهم بالمنهج الإسلامي واستقامتهم، ومحاربة إنتاج واستهلاك المحرمات والسلع والخدمات الضارة التى تنتشر في كثير من البلاد الإسلامية، وإدراك أنها أحد أسباب ضعف الأمة وأحد أسباب معوقات التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

واستهدفت **دراسة أحمد الضوى (٢٠٠٢)** معرفة المبادئ التربوية الاقتصادية الإسلامية التي ينبغي أن تتضمنها محتويات مناهج التربية الدينية الإسلامية بالتعليم العام فى مجالات (العمل والإنفاق والاستثمار)، إضافة إلي الكشف عما تتضمنه محتويات مناهج التربية الدينية الإسلامية بالتعليم العام من المبادئ التربوية الاقتصادية الإسلامية فى مجالات العمل والإنفاق والاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى ٥٩ مبدأ من مبادئ التربية الاقتصادية فى الإسلام، وهى ٣٨ مبدأ فى مجال العمل، و١٢ مبدأ فى مجال الإنفاق، و٩ مبادئ في مجال استثمار الأموال، كما أن محتويات مناهج التربية الدينية الإسلامية في المراحل الثلاثة بالتعليم العام تضمنت

١٣ مبدءاً فقط من جملة المبادئ المشار إليهاوجاء عرضها عرضا سطحيا بالرغم من أهمية هذه المبادئ في حياة الإنسان المعاصر، إضافة إلي إبراز الدور التربوي للأسرة والمدرسة وأساليبهما في تربية الأبناء تربية اقتصادية إسلامية، وأكدت **دراسة سعيد إسماعيل (٢٠٠٢)** علي أن تربية الأبناء علي القيم الاقتصادية في البيت والمدرسة من أهم أهداف التربية الاقتصادية الإسلامية، وأن الأسرة والمدرسة يلعبان الدور الأكبر في تنمية شخصية الأبناء التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي تذويدهم بالمعارف التي تسهم في تربيتهم تربية اقتصادية سليمة، كما أكدت علي أهمية تقديم موضوعات ومقررات دراسية نظرية عن العمل وترشيد الاستهلاك والإنفاق والمحافظة علي الممتلكات العامة مع ضرورة الاهتمام بالأنشطة العملية التي تدعم ذلك وربطها بالإنتاج في البيئة.

واستهدفت دراسة مني السالوس (٢٠٠٢) تعرف بعض مبادئ التربية الاقتصادية التي يجب أن تحكم سلوك الفرد المسلم عند الاستهلاك، وأكدت الدراسة علي أن الاستهلاك تبعاً للأولويات وترشيد الاستهلاك من أهم المبادئ التي تدعو إليها التربية الاقتصادية الإسلامية، وأكدت الدراسة عليدور التربية في تنمية قدرة الأفراد علي تنظيم ميزانياتهم، وتربية الأفراد منذ الصغر علي احترام المال وإنفاقه تبعاً للاحتياج وليس تبعاً للأهواء ، كما أكدت علي ضرورة أن يكون المربي قدوة لمن يربي في محاربته للإسراف، واتباعه للرشد الاستهلاكي في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وكافة أمور الحياة، واستهدفت **دراسة عبدالغنى عبود (٢٠٠٤)** تعرف مفهوم التربية الاقتصادية، والعلاقة بين الطفولة والوالدية، حيث أن الطفل يكتسب مجموعة من العادات خاصة بالمأكل والملبس وطريقة المشي والكلام ومخاطبة الناس وغيرها نتيجة تفاعله وخبراته فى الأسرة، وتناولت الدراسة أيضاً الدور الاقتصادي للأسرة، والجانب الإنتاجي والاستهلاكي فى حياة الأسرة المسلمة مما يشكل أسلوب حياته فيما بعد، وأكدت علي أهمية قيام الأسرة بدورها فى الإنتاج والسعي والعمل، وعلي أهمية الرعاية السوية للأطفال من جانب الأسرة، وحذرت من الآثار الوخيمة للبخل والشح والإسراف والترف.

واستهدفت دراسة سعد بن هاشم العلياني (٢٠٠٥) تعرف بعض معالم التربية الاقتصادية في القرآن الكريم، وكيف يمكن تفعيل تلك التربية من خلال بعض المؤسسات التربوية، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن التربية الاقتصادية في القران الكريم تقوم علي أهداف وأسس ومبادئ مثالية ربانية المصدر خلاف أنواع

التربية الأخرى، وكشفت الدراسة عن تفوق النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال الإنتاج والاستهلاك عقيدة وعقلاً، وأكدت الدراسة علي ضرورة تربية الإنسان تربية اقتصادية إسلامية سليمة تجعل منه إنسانا منتجا يستغل وقته ويرشد استهلاكه، مؤكدة علي ضرورة عمل دبلوم يسمى (دبلوم التربية الاقتصادية) تقدمه كليات التربية لتساهم في هذا المجال.

وعن التعرف علي أهم المبادئ الاقتصادية اللازمة للفرد من منظور التربية الإسلامية **استهدفت دراسة شحات غريب (٢٠٠٥)** تعرف دور الأسرة والمدرسة في غرس أهم المبادئ الاقتصادية الإسلامية لبناء الشخصية المسلمة، فضلاً عن محاولة الكشف عن الآثار المترتبة على تحقيق أهم المبادئ الاقتصادية الإسلامية للفرد وللمجتمع، وتقديم بعض التوصيات للأسرة وللمدرسة لمساعدتهما في غرس بعض المبادئ الاقتصادية ،وكشفت الدراسة عن أهمية توعية الوالدين بالمبادئ الاقتصادية الإسلامية وضرورة تزويد الوالدين للأبناء بالمعلومات والمهارات والاتجاهات التي ترفع من قدراتهم وكفاءتهم في فهم المبادئ الاقتصادية الإسلامية، وضرورة أن تعمل المناهج علي تنمية المواطنة لدي الطلاب حتى يحافظوا علي ممتلكات الوطن ويقوموا بتشجيع منتجاته المحلية، مبينة ضرورة أن يكون التعليم في المدرسة قائماً على أسلوب حل المشكلات خاصة الاقتصادية التي تعاني منها المدرسة والبيئة المحيطة بالمدرسة.

وهدفت دراسة **محمد عبد اللطيف (٢٠٠٦)** تعرف مفهوم الاقتصاد الإسلامي، ومصادر تشريعه، ومبادئه، وخصائصه، إضافة إلي تعرف مفهوم التربية الاقتصادية فى الإسلام وأهدافها والكشف عن دعائمها، وإلقاء الضوء على دور المؤسسات التربوية في التربية الاقتصادية الإسلامية وأساليبها، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الهدف الأول للتربية الاقتصادية في الإسلام هو تحقيق العبودية الخالصة لله – عز وجل –التي توجه الإنسان المسلم إلى فعل الخير وتبعده عن فعل الشر، وتعود عليه بالخير، أن التربية الاقتصادية في الإسلام تقوم على عدة دعائم يؤدى تحقيقها والالتزام بها إلى قوة المجتمع الإسلامي وتماسكه فضلاً عن حل كثير من مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه الدعائم (تربية الإنسان المسلم على إتقان العمل وتحسينه، الكسب الحلال، الادخار والاستثمار وتجنب الاكتناز، التوسط والاعتدال فى الإنفاق والاستهلاك، أن تربية الإنسان المسلم تربية اقتصادية إسلامية

تتم من خلال تكامل وتناسق جميع المؤسسات التربوية سواء أكانت نظامية أم غير نظامية.

واستهدفت **دراسة سعود الرويلي (٢٠٠٧م)** تعرف دور المدرسة الثانوية في تنمية القيم الاقتصادية لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظرهم، وذلك من خلال تعرف دور مكونات المجتمع المدرسي (المعلم، الإدارة المدرسية، المنهج الدراسي، النشاط المدرسي) في تنمية القيم الاقتصادية لطلاب المرحلة الثانوية، وتوصلت نتائج الدراسة لضرورة إقامة دورات تدريبية للمعلمين على أساليب تدريس القيم الاقتصادية وتعليمها، وضرورة إعداد دليل مساعد للمعلم في كيفية تنمية هذه القيم، وإقامة علاقات قوية ووطيدة بين إدارة المدرسة والمجتمع المحلي بمؤسساته وهيئاته، وضرورة تطوير المناهج الدراسية وتقديم محتواها بشكل يدعم وينمي القيم الاقتصادية لدى الطلاب وإضافة مقررات دراسية تهتم بالاقتصاد إلى المناهج يدرسها طلاب المرحلة الثانوية، وتفعيل النشاط المدرسي بكافة مجالاته لتنمية القيم الاقتصادية لدى الطلاب، وتخصيص حوافز للمشاركين فيه من طلاب ومعلمين ومدراء.

أما عن تحديد الضوابط التي تعمل علي ترشيد سلوك المستهلك من خلال دراسة الاستهلاك وأثره في الاقتصاد استهدفت دراسة **شريف عبد الحليم (٢٠٠٨)** تعرف الخصائص الاستهلاكية علي مستوي الفرد والمجتمع، ثم دراسة وتحديد الضوابط التي تعمل علي ترشيد السلوك الاستهلاكي من منظور إسلامي، وأخيراً دراسة الآثار البيئية المترتبة علي ترشيد الاستهلاك، وتوصلت الدراسة إلي أن أهم ضوابط عملية الاستهلاك هي ممارسة العقلانية في الاستهلاك ، والتركيز علي الترشيد والاعتدال، والبعد عن الإسراف والترف، وتحريم استهلاك السلع الخبيثة، حيث أن الترشيد يساهم في رفع المستوي الصحي للفرد وتحقيق التوازن في الاستهلاك بين الجانبين المادي والروحي، وحماية المستهلك والمجتمع من التصدع والإنهيار بالإضافة إلى حماية الأموال من العبث وسوء الاستغلال.

وعن واقع التربية الاقتصادية لدى تلاميذ المدرسة الإعدادية استهدفت دراسة **علاء مرتضي (٢٠٠٩)** الوقوف على معوقات قيام التربية الاقتصادية، وذلك من وجهة نظر المعلمين والنظار والمديرين والموجهين بمرحلة التعليم الأساسي، ووضع تصور لتفعيل دور المدارس في تنمية التربية الاقتصادية لدى التلاميذ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العينة لديهم اهتمام بالموديلات الجديدة من الملابس

والحرص على اقتناء الحديث منها باستمرار، وعدم قبول الالتزام بمصروف محدد أو وضع أولويات للإنفاق، فضلاً عن قلة وعيهم بمفهوم الاستثمار، وقلة المحافظة على الممتلكات العامة مقارنة بالممتلكات الشخصية، إضافة إلي الاستهلاك الزائد في بعض الأشياء بالمنزل كالإضاءة وبعض الأدوات الكهربائية، فضلاً عن قلة اهتمام التلاميذ بمحتويات المدرسة وضعف مشاركتهم في المشروعات الخيرية والخدمية حول المدرسة كنظافة الشوارع أو تشجيرها، وكشفت أيضاً عن قلة احتواء المناهج الدراسية على قيم ومفاهيم التربية الاقتصادية. واستهدفت دراسة **هناء الحمود (٢٠١٠)** تحديد القيم الاقتصادية الأكثر مناسبة للطفل، وتعرف دور معلمة الروضة في بناء تلك القيم، ودور الموجه والموجهة في مساعدة المعلمة لبناء هذه القيم الاقتصادية لدى الطفل، وقد بينت النتائج أن أكثر القيم الاقتصادية مناسبة والتي سجلت أعلى متوسطات حسابية هي قيم (ترشيد الاستهلاك – الإنفاق – الإدخار –حب العمل وتقديره – احترام أصحاب المهن وتقديرهم)، وأن الدور الذي تقوم به معلمة الروضة في بناء قيم (ترشيد الاستهلاك – الإنفاق – حب العمل وتقديره – احترام أصحاب المهن وتقديرهم) كان كبيراً بينما كان الدور الذي تقوم به في سبيل غرس قيمة الإدخار لدى الطفل متوسطاً.

أما **دراسة زينب علي محمد (٢٠١٢)** فقد هدفت إلي تحديد مفهوم الوعي الاستهلاكي ومكوناته ومراحل نموه لدي الطفل، فضلاً عن تعرف فاعلية برنامج مقترح في تنمية الوعي الاستهلاكي لدي أطفال الحلقة الأولي من التعليم الأساسي، وقد أثبتت النتائج فاعلية البرنامج المقترح في تنمية الوعي الاستهلاكي، حيث ارتفع مستوي الوعي الاستهلاكي لأطفال المجموعة التجريبية عن الضابطة التي لم يتعرض أطفالها للبرنامج.

أما **دراسة وليد عبد الحليم (٢٠١٤)** هدفت إلى وضع تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن هناك قصوراًواضحاً لدى الطلاب في مجال الإنفاق والاستهلاك يتمثل في (عدم التخطيط لعملية الإنفاق، إلقاء ما يتبقى من الطعام في القمامة دون حفظه والاستفادة منه في وقت آخر، الإسراف في استخدام المياه، عدم الاستفادة من الأوراق والأشياء القديمة بإعادة استخدامها، عدم الاهتمام بمتابعة أسعار المنتجات في وسائل الإعلام، عدم استغلال أوقات الأجازات في العمل

والحصول علي المال، فضلاً عن وجود ضعف في الوعي الادخاري والاستثماري لديهم يتمثل في (عدم الاعتقاد بفائدة الادخار في الاحتياط للمستقبل، إنفاق ما في الجيب اعتمادا علي ما في الغيب، رفض المشروعات الخاصة، الاحتفاظ بالمال خوفا من خسارته في الاستثمار، تفضيل الجوائز العينية عن شهادات الاستثمار، عدم الاهتمام بمتابعة مؤشرات البورصة المصرية، عدم الرغبة في عمل الجمعيات الشهرية أو الادخار بوسائله المختلفة)، عدم الالتزام ببنود قانون حماية البيئة، عدم المشاركة في حملات تشجير ونظافة البيئة.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

هدفت **دراسة بانيل (1991) Baniel** إلي تأكيد وتحديد الفروق بين تلاميذ الصف السادس في قياس نمو التحصيل المعرفي في المفاهيم الاقتصادية، والآثار النهائية لطريقة المناقشة وطريقة المحاضرة في تدريس التربية الاقتصادية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التلاميذ الذين يتعلمون الاقتصاد بطريقة المحاضرة مثل التلاميذ الذين يدرسون بطريقة المناقشة في التحصيل، بالرغم من أن المجموعات التجريبية قامت بأداء أفضل بكثير من المجموعات الضابطة، كما اتضح كذلك أن التلاميذ المعرضون لبرنامج التعليم المخطط في الاقتصاد بواسطة طريقة المحاضرة احتفظوا كثيرا بالمفاهيم الاقتصادية، مثل التلاميذ المعرضون لبرنامج مماثل ولكن بطريقة المناقشة، وحاولت **دراسة زينب حبشي،** (1995) Zeinab Habashi معرفة تأثير الأطفال على قرارات الشراء في الأسرة عبر شعبين مختلفين هما الأمريكان البيض والأسر المصرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت نتائج الدراسة إن الثقافة لم تكن ذات دلالة في التأثير على قرارات الشراء عند الوالدين، وكان للعمر دلالة في التأثير لكل الأطفال في اختيار أماكن قضاء الأجازة داخل الأسرة.

وهدفت **دراسة ديفيز بيتر،**(2002) Davies Peter إلي معرفة ما يفهمه الصغار عن الاقتصاد، إضافة إلي كيفية ارتباط فهم الصغار للاقتصاد بالطريقة التي يجب أن يدار بها الاقتصاد، فضلا عن محاولة معرفة ما إذا كان الصغار يملكون فهماً جيداً للاقتصاد عندما يكون جزءً من منهج دراستهم، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة تبع العمر الطلاب ومعرفتهم بأوجه الإنفاق الحكومي، **ووجود فروق بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة الطلاب بأوجه الإنفاق الحكومي.**

واستهدفت دراسة كيود (2006) Cude الكشف عن الأساليب التي يكتسب بها طلاب الجامعة معارفهم وسلوكياتهم الاقتصادية، ومعرفة العوامل والأسباب التي

قد تضع بعض هؤلاء الطلاب في أزمات مالية تؤثر علي حياتهم، فضلاً عن الكشف عن مدي اللياقة الاقتصادية لهؤلاء الطلاب، وقد توصلت الدراسة إلي أن الآباء يلعبون دوراً كبيراً في تزويد الطلاب بالمعارف والسلوكيات الاقتصادية والمالية،كما يلعبون دوراً هاماً في عمليات التطبيع الاقتصادي للطلاب، مشيرة إلي أن الاستهلاك الزائد والقرارات الخاطئة من أهم العوامل التي تضع الطلاب في أزمات مالية، كما أن لياقتهم الاقتصادية منخفضة، وأكدت الدراسة علي ضرورة عمل مقرر دراسي عن التربية الاقتصادية والمالية يدرس لطلاب الجامعة ويعتبر شرطاً أساسياً للتخرج. وعن أثر برنامج تكنولوجي علي شبكة الإنترنت في تنمية الوعي الاقتصادي لطلاب المدارس الثانوية كانت **دراسة سلوتر** Slaughter (2006) موضحة الطرق التي يحصل بها الطلاب علي معارفهم المالية والاقتصادية، ثبتت النتائج أن الطلاب يؤمنون بأهمية المعارف الاقتصادية لهم، لكن معظم المدارس العليا لا تقدم لهم أي مقررات أو برامج في هذا المجال، وأن للآباء الدور الأكبر في تذويدهم بهذه المعارف، كما أثبتت فاعلية البرنامج التكنولوجي الذي تم إعداده لتنمية الوعي الاقتصادي للطلاب، لكن الصعوبة تكمن في أن بعض الطلاب لم يكن لديهم كمبيوتر شخصي.

بينما هدفت **دراسة براون** Brown (2009) إلى معرفة أثر اشتراك طلاب الكليات الصحية كالطب والأسنان والذين سبق لهم الحصول علي قروض مالية من بعض الجهات في برامج التوعية الاقتصادية التي تقدمها الجهات المانحة لهذه القروض علي الوعي الاقتصادي والمالي لهؤلاء الطلاب، وعلي اتخاذهم للقرارات المالية السليمة، وقد أكدت نتائج الدراسة أن اشتراك الطلاب في هذه البرامج أثر تأثيراً كبيراً في قراراتهم المالية الخاصة، خاصة استخدامهم لبطاقات الائتمان وطرق إنفاقهم للقروض وإدارة ميزانياتهم وتجنب الوقوع في الديون مرة أخري، كما استهدفت **دراسة ماكنزي** Mckenzie (2009) بحث العلاقة بين مستوي المعارف المالية والاقتصادية لخريجي الجامعة وبين مستوي نجاحهم في مجالات عملهم، ومستوي ديونهم وطلبهم للقروض، وتوصلت نتائج الدراسة أنه كلما كان الخريج ذو ثقافة مالية واقتصادية عالية كلما كان رائداً في مجال عمله وقلت حاجته للقروض وانخفض مستوي ديونه، وكلما كانت ثقافته الاقتصادية منخفضة كلما كان أقل نجاحاً في عمله

وأقل حرصاً علي العمل والإنتاج، كما أنه يكون أكثر حاجة للديون والقروض من غيره.

أما **دراسة مكان** McCan (2009) استهدفت معرفة أثر دراسة مقرر في التثقيف المالي والاقتصادي علي معارف مجموعة من طلاب المدارس العليا، وأكدت نتائج الدراسة أن الطلاب الذين اشتركوا في مقرر للثقافة الاقتصادية والمالية كانت درجاتهم في اختبار المعارف المالية والاقتصادية أعلي من درجات الطلاب الذين يدرسون مقررات الوزارة فقط.

وعن العلاقة بين دور الأهل في التثقيف المالي لأبنائهم وبين مستوي المعارف المالية والاقتصادية لهؤلاء الأبناء توصلت نتائج **دراسة كالاماتو** (2010) Calamato إلى أن الآباء مصدر أساسي في رفع مستوي المعارف المالية والاقتصادية لأبنائهم، وأن مستوي هذه المعارف يختلف من طالب لآخر حسب درجة اهتمام الأسرة، فالأسرة التي تهتم بالتثقيف المالي والاقتصادي لأبنائها يستطيع أبنائها إدارة أمورهم المالية بكفاءة عالية والعكس. واستهدفت **دراسة كوكران** (2010) Cochran معرفة أثر دراسة مقرر في التربية الاقتصادية علي الوعي المالي والاقتصادي للطلاب، وقد أظهرت النتائج أن وعي الطلاب بهذه المواضيع كان منخفضاً جداً قبل دراسة مقرر التربية الاقتصادية، وبعد دراسة هذا المقرر إرتفع مستواهم المالي والاقتصادي واجتازوا الاختبارات التي قدمت لهم، مما يشير إلي أن المقرر يلعب دوراً هاماً في التربية الاقتصادية للطلاب.

واستهدفت **دراسة هارلسون** (2011) Harrelson تعرف المعارف الاقتصادية والمالية لدي طلاب المدارس الثانوية، وتصورات هؤلاء الطلاب عن التثقيف المالي والاقتصادي، والتعرف علي دور المناهج الاقتصادية الحالية في إعداد الطلاب لاتخاذ القرارات المالية السليمة في المستقبل، وقد توصلت النتائج أن هؤلاء الطلاب يفتقرون للمعارف الاقتصادية اللازمة لمواجهة متغيرات وتحديات العصر، وأن المناهج الاقتصادية الحالية بها العديد من الثغرات وبحاجة إلي تطوير حيث أن تطويرها سيرفع مستوي معارفهم الاقتصادية للمستوي المطلوب. واستهدفت **دراسة محمد** (2011) Mohammad معرفة العلاقة بين مستوي التربية المالية ومستوي رفاهية الشباب، والي معرفة العوامل التي تساهم في التربية المالية لهؤلاء الشباب، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية المعارف المالية في تحقيق الرفاهية، وأنه كلما زاد مستوي هذه المعارف عند الطلاب كلما زاد مستوي رفاهيتهم وإرتفع مستواهم

الاقتصادي، كما أن هناك العديد من المصادر التي تساعد في التربية المالية لهؤلاء الطلاب منها (المساجد، الكنائس، الانترنت، الصحف، المجلات، الكتب، النشرات، ..الخ) إضافة إلي أن أولياء الأمور يلعبون الدور الأساسي والأهم من بين كل تلك الوسائط.

واستهدفت **دراسة موتين** Moten (2011) معرفة العلاقة بين الأصل العرقي ومستوي الدخل ومستوي الوعي الاقتصادي، وتوصلت النتائج أنه كلما كان مستوي الدخل مرتفع كلما كان مستوي الوعي المالي والاقتصادي مرتفع والعكس، عدا الطلبة الأمريكان ذو الأصول الأفريقية، حيث بينت النتائج أنه كلما كان مستوي دخلهم كبير كلما كان وعيهم المالي والاقتصادي أقل، فهم ينفقون بلا ضابط ولا رابط، وحتي مع تدريس مقرر في التربية الاقتصادية لهم فان وعيهم الاقتصادي لم يتحسن، وقد أكدت الدراسة علي أهمية تدريس التربية الاقتصادية للطالب المعلم قبل تخرجه وإعداده إعداداً جيداً في هذا المجال، لأن ذلك سيكون له أثر كبير في نقل معارف وسلوكيات التربية الاقتصادية من المعلم إلي طلابه فيما بعد.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق للأدبيات السابقة اتضح ما يأتي:

- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع حيوي وهو التربية الاقتصادية.
- استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي مستعينة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وذلك كأغلبية ما تم عرضه من دراسات سابقة.

واختلفت الدراسة الحالية عما سبق فيما يلي:

- الدراسة الحالية تناولت تفعيل دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.
- الدراسة الحالية تم تطبيقها على مدارس التعليم قبل الجامعي (الابتدائي– الإعدادي– الثانوي) في حين أن الدراسات السابقة إما تناولت مرحلة الابتدائي أو رياض الأطفال أو المرحلة الإعدادية.
- قامت الدراسة الحالية بوضع آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.

الإطـار النظـري

المحور الأول- ماهية التربية الاقتصادية:

أولاً- مفهوم التربية الاقتصادية:

تعنى التربية في اللغة العربية (التنمية) ويقال "رباه نماه، وربي فلاناً غذاه ونشأه، وربي نمي قواه الجسدية والعقلية والخلقية" (مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠، ص ٣٢٦).

أما التربية في الإصطلاح فيقصد بها عملية التنشئة الاجتماعية التى يكتسب التلميذ منها خصائص مجتمعه، وهذه التنشئة الاجتماعية يشترك فيها المجتمع ككل بكل قواه المؤثرة ومنظماته الاجتماعية والرسمية (محمد مرسي، ١٩٨٢، ص ١٥).

وبشأن التربية الاقتصادية توجد عدة تعريفات يدور بعضها حول أهداف التربية الاقتصادية وبعضها يركز على موضوعات تناولتها التربية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يري فيصل الراوي أن التربية الاقتصادية تعنى مساعدة الفرد على تحسين أنماط الاستهلاك وتكوين الوعى الاقتصادي، وإكسابه مهارات العمل المنتج، بالإضافة إلى إكسابه القدرة على التغيير وفق متطلبات الظروف الاقتصادية له وللمجتمع الذي يعيش فيه (فيصل الراوي، ١٩٩٠، ص ١٧٥). وتري سلوى عبد الرحمن أنها العملية التى من خلالها يتم تحويل الفرد من كائن مستهلك يتصف بالتواكل والانعزالية وعدم تحمل المسئولية ولا يعى بأهداف المجتمع إلى كائن منتج يتصف بالتعاون والقدرة على الابتكار والإبداع، ويؤمن بقيمة العمل، ولديه انتماء للوطن واتجاه نحو ترشيد الإنفاق والوعى الإدخاري، وتتحقق هذه العملية من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة لإعداد الفرد ليصبح عضواً صالحاً منتجاً في مجتمعه (سلوى عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص٢٣). وعرفت أيضاً بأنها عملية إكساب أو تعديل السلوكيات الاقتصادية للأفراد وفقاً لما يرغبه المجتمع، بالإضافة إلى إكساب الأفراد المعارف والمهارات اللازمة لكى يُسهموا في نهضة المجتمع اقتصادياً والمحافظة على ثروته، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للفرد والمجتمع(سالم هيكل، ٢٠٠٥، ص٧٩).

خصائص التربية الاقتصادية:

وفى ضوء التعريفات السابقة للتربية الاقتصادية يمكن تحديد أبرز خصائصها فيما يلى:

- **تربية تثقيفية تنويرية:** تهدف إلى توعية الأفراد ونشر الثقافة الاقتصادية بينهم حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات العصر ومتغيراته، وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي المنشود.
- **تربية إنتاجية (من أجل العمل والإنتاج):** تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل والإنتاج لزيادة إنتاجيتهم وغرس قيم حب العمل وإتقانه في نفوس الأفراد.
- **تربية إنفاقية استهلاكية:** تهدف إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك مع الالتزام بالوسطية، بالإضافة إلى غرس الوعي الاستهلاكي في نفوس الأفراد.
- **تربية إدخارية واستثمارية:** تهدف إلى تشجيع الأفراد على الإدخار الذي يؤدي إلى الاستثمار وليس الاكتناز، كما تسعى إلى تعريف الأفراد بطرق وأساليب الإدخار والاستثمار.
- **تربية بيئية:** تهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالممتلكات العامة والخاصة وبالبيئة ومشكلاتها ومواردها، ولديه من المعارف والقدرات ما يتيح له حل هذه المشكلات ومنع ظهورها، والحفاظ على الممتلكات والموارد وصيانتها، واستغلالها على الوجه الأمثل.
- **تربية دينية وقانونية:** تهدف إلى تحقيق المشروعية الدينية والقانونية في الكسب والإنفاق، وتوعية الأفراد بالسلوك الاقتصادي السوى للعمل به، وبالسلوك غير السوي لاجتنابهوذلك وفق ما يأمر به الدين والقانون.
- **تربية تنموية:** تهدف إلى استغلال كافة الموارد البشرية والمادية لبناء مجتمع متطور ومتقدم في شتى المجالات وذلك من خلال الوعى بعمليات التنمية وقيمها وسلوكياتها ومتطلباتها، والمشاركة الفاعلة في كل ما يسهم في تحقيقها، وإدارك معوقاتها والعمل على تلافيها، وتعرف حقوق الأفراد التنموية مثل حقوق التعليم، الصحة، الأمن، المواصلات.

بينما تري إحدى الدراسات أن التربية الاقتصادية تعنى عملية إكساب الطلاب مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات خاصة فيما يتعلق بجوانب الإنفاق والاستهلاك، والعمل والإنتاج، والإدخار والاستثمار، والتعامل مع البيئة والممتلكات وذلك لتوعيتهم وتعديل سلوكهم، وتحقيق التنمية والتقدم بطرق مشروعة من خلال تبني الأساليب والوسائل المناسبة (وليد عبد الحليم، ٢٠١٤، ص ١٤٤)، **وهذا التعريف الإجرائي ستتبناه الدراسة الحالية.**

ثانياً- مبادئ التربية الاقتصادية:

إن مبادئ التربية الاقتصادية هى القواعد والمنطلقات التى تقوم عليها التربية الاقتصادية، ولأن هذه المبادئ هى التى تحكم سلوك الفرد في كافة المجالات، وخاصة المجال الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية الأخرى، فللتربية الاقتصادية مبادئ وخصائص ومميزات تنفرد بها وتميزها عن سائر المجالات الأخرى (حسين شحاته، ٢٠٠٠، ص ١٥)، وسيتم استعراض بعض مبادئ التربية الاقتصادية كما في الشكل (١):

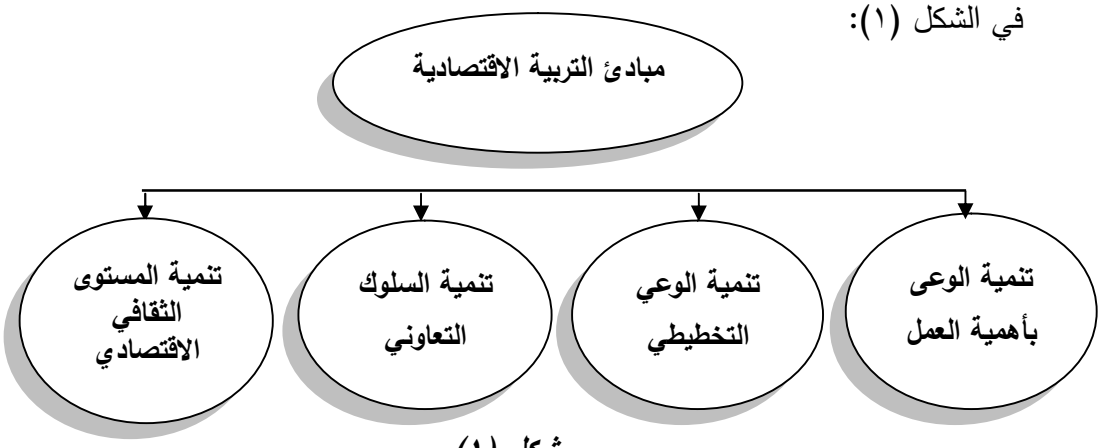

شكل (١)

١- تنمية الوعى بأهمية العمل:

إن من أهم مبادئ التربية الاقتصادية في المجتمع هو تنمية وعى الفرد بأهمية الإنتاج والعمل باعتبارهما وسيلة وقيمة في ذات الوقت، ذلك لأن المجتمع الذي لا يعرف البطالة مجتمع يقدر قيمة الجهد الإنساني وما يترتب عليه من إنتاج يمكن الفرد من ممارسة حريته ويمكن الجماعة من التقدم والطمأنينة، وهذا المبدأ يتطلب تربية اقتصادية للتلاميذ تنمي فيهم عادات العمل واتقانه وحبه واحترامه وتقديره للعمل الجماعي والتعاوني (محمد عفيفي، ١٩٧١، ص ٣٧٤).

ومعنى العمل الذي يجب على المدرسة تعميقه وتدريب التلاميذ عليه ليس هو العمل الذي يهدف إلى الحصول على مكاسب مادية فقط بل الذي يحقق قيم التربية الاقتصادية مثل حب العمل والتعاون فيه والاتقان والجودة، ومعيار الجودة الذي يجب أن تؤكده المدرسة لابد أن يكمن في أنشطتها التى تتم استجابة لقيم التربية الاقتصادية.

لذا فإن المجتمعات المتقدمة تقل فيها البطالة، حيث تهتم بتنمية وعى الإنسان منذ طفولته بأهمية العمل والإنتاج للمجتمع، ولذلك يقاس نجاح الأمم بالتقدم الاقتصادي، وما يترتب عليه من إنتاج وليس بالثروة المادية فقط، لكى يتحقق للمجتمع التقدم والطمأنينة، وهذا يتطلب تربية اقتصادية للتلاميذ تنمى فيهم قيم وسلوكيات التربية الاقتصادية، وتوجههم نحو فهم مشكلات مجتمعهم الاقتصادية، من خلال فهمهم لمعنى الإتقان والجودة والتعاون في العمل، وغيرها من الضوابط اللازمة لجودة العمل، وتوجيه المجتمع على هذه الأسس"(محمد مرسي، ٢٠٠١، ص ٦٥).

وليست وظيفة المدرسة إعداد التلميذ لمهنة أو حرفة أو وظيفة معينة، ولكن وظيفتها تعرف قدراته وميوله وتنمية مهاراته، واحترام الأعمال اليدوية التى تفيد المجتمع، ونتيجة للتطور التكنولوجي والاقتصادي يتطلب ذلك من المدرسة إعطاء نظرة أوسع للعمل عند إعدادها للتلاميذ، فالعمل يتطلب التجديد والابتكار والتعاون، وإتقان مهارات أساسية لأكثر من عمل، وليست مهارات محدودة، ولذلك ينبغى أن تهدف المدرسة إلى تحقيق مفهوم التربية الشامل الذي يهدف إلى تنمية جميع جوانب شخصية التلميذ، بحيث تحقق له المرونة، والتعاون، والمهارة، والإتقان، والحركة وسط عوامل الإنتاج.

ولكى يكون العمل المدرسي منتجاً يتطلب تنسيقاً وتعاوناً في الجهود واستثماراً للطاقات، من خلال تدريب التلاميذ في مواقف الحياة المدرسية المختلفة، ومن خلال المشاركة في المشروعات والأنشطة المدرسية المختلفة التى تقدمها لهم المدرسة.

٢- تنمية الوعي التخطيطي:

لقد اقترن التخطيط بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح وسيلة جميع البلدان على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ونظمها السياسية في تحقيق التنمية والتقدم، كما أصبح التخطيط للتعليم من الأمور التى تتصل بالتنمية الشاملة، لأنه الأساس في توفير وإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، ولأن العملية التعليمية مسئولة عن تنمية الأسس التى يقوم عليها التخطيط، فالتخطيط ليس علماً من العلوم يضاف للمنهج المدرسي، لكنه اتجاه عقلى يقوم على حسن إدراك العلاقات بين الأهداف والإمكانات المتاحة، واستنباط الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف تعبر عن حلول للمشكلات المختلفة، وخاصة المشكلات الاقتصادية، وتبين نواحى القوة والضعف في المواقف المختلفة (محمد عفيفي، ١٩٧١، ص ٣٧٨).

وترتكز انطلاقة المجتمع في التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي على أسلوب التخطيط للمستقبل، ويعتبر هذا التخطيط ركيزة لبلوغ المستوى اللائق من العيش الكريم للجميع، لذلك فقد اقترن التخطيط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح وسيلة المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، ومن هنا فإن التخطيط في التربية الاقتصادية هو إعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، ويأتى ذلك من خلال كل مؤسسات المجتمع ومنها المدرسة بكل محتوياتها (حامد عمار، ١٩٨٤، ص ٦٠).

ولذلك يرجع التقدم الاقتصادي الذي حدث في اليابان والدول الصناعية الكبري للتخطيط السليم للنظام التعليمي، مما أدى إلى إيجاد قوي عاملة راغبة في إحداث التقدم، ولذاك يعتبر استثمار قدرات الإنسان في الإنتاج هو العنصر الأهم في عمليات التنمية (إسماعيل عبد الباري، ١٩٨٢، ص ١٠٧).

ولتحقيق التقدم بإحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية لابد من توافر الوعى التخطيطي عن طلاب التعليم قبل الجامعي ولذا فإن المكونات المدرسية يجب أن تبرز دور الأجيال السابقة وجهدها في التصدى للمشكلات الاقتصادية، واستخدام الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف من كل درس ومن كل نشاط مدرسي، بحيث يكون التخطيط أساساً في معالجة المواقف التعليمية، وبهذا يتحقق الربط بين الحياة المدرسية والمجتمع، لحل المشكلات وخاصة المشكلات الاقتصادية للمجتمع.

وتأتى أهمية دور المدرسة في عملية التخطيط للمناهج المدرسية، حيث يمكن أن تتناول المناهج أهمية التخطيط، وأنواعه، وأساليبه والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعالجها التخطيط، ولابد للمدرسة من تنظيم مواقف حية يكتسب منها التلاميذ مقومات هذا الوعي التخطيطي من خلال الأنشطة التربوية التى تقدمها المدرسة للتلاميذ، ومن خلال المشروعات التى يقوم الطلاب بالاشتراك فيها حسب اتجاهاتهم وميولهم.

٣- تنمية السلوك التعاوني:

إن التربية الاقتصادية في المدرسة يجب أن تهتم بتنمية السلوك التعاوني بين التلاميذ، وذلك عن طريق ترسيخ عادات اجتماعية أساسها التعاون في الإنتاج وإيجاد الظروف التى تصبح فيها الروح الجماعية جزء لا يتجزأ من عادات التلاميذ.

فيجب أن تؤكد التربية الاقتصادية في المدرسة على تنمية السلوك التعاوني بين التلاميذ والعمل على إزالة الفوارق الطبقية والاتجاهات الفردية، وهذا يتطلب ترسيخ

عادات اجتماعية أساسها التعاون في الإنتاج، كما أن المناخ الذي يشيع فيه الشعور بالتعاون والصداقة في العلاقات يقوى قيم التربية الاقتصادية لدى الطلاب، ويسهم في تكوين الصداقة والألفة والثقة والتعاون بينهم مما يساعد على المشاركة الإيجابية لهم في كل ما تحتويه المدرسة من خبرات تعليمية وتربوية (سلوى عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ٢٦).

ولتنمية السلوك التعاوني فإن التعليم قبل الجامعي منوط به توضيح أهمية العمل الجماعي الذي يقوم على أساس تنمية قيم سليمة مثل المسئولية الجماعية والضبط الاجتماعي، وأن تنمي هذه القيم عن طريق ممارسة التلاميذ للمشروعات والأنشطة المدرسية التى تخدم وتنمي السلوك التعاوني بينهم(شوقي دنيا، ٢٠٠٢، ص٢٥).

٤- تنمية المستوى الثقافي الاقتصادي:

إن الثقافة بمعناها الانثربولوجي جزء لا ينفصل عن التنمية في سياق المجتمع وأوضاعه الراهنة، كذلك الشأن في التعليم حيث يعيد إنتاج أنماط التنمية البشرية والعلاقات السائدة في المجتمع، ويتأسس هذا المفهوم انطلاقاً من أن كلاً من الثقافة والتعليم أداة ووسيلة لتعزيز أنماط الحياة القائمة. كما أن للبيئة الثقافية والتربوية آثاراً مباشرة وغير مباشرة في مسيرة التنمية صعوداً وهبوطاً، ويسعى كل مجتمع إلى توظيف تلك البيئة في بناء الوطن والمواطن، وقد تتفاوت أساليب هذا التوظيف في ضوء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى ترسم سياسات هذا المجتمع (حامد عمار، ١٩٩٩، ص ٣٤).

ولأن الاقتصاد الحديث يقوم على التقدم التكنولوجي والتخصص الشديد ويتميز بالتعقيد والتشابك وبسرعة تطوره فنحن بحاجة شديدة إلى الثقافة بالمعنى الشامل لها، فالنظام والتعاون وحب العمل والإتقان من جوانب الثقافة الاقتصادية وينبغى أن تكون عادات سلوكية عند كل تلميذ، وأيضاً الإبداع والابتكار والتجديد وكل القيم الثقافية الاقتصادية الأخرى.

كما أن المستوى الثقافي الاقتصادي له تأثير بالغ في تنشئة التلاميذ وتربيتهم ثقافياً واقتصادياً، فمستوى الاستهلاك وطريقته بين أفراد الأسرة، والميل للإدخار أو التوفير ثم الاستثمار، ومشاهدة برامج التليفزيون الاقتصادية والتعليق عليها بمشاركة أفراد الأسرة، وكذلك الاشتراك في المحاضرات والندوات وتعرف التغير والتطور

الاقتصادي، كل هذا يؤثر في تنمية الوعى الثقافي الاقتصادي لدى أفراد الأسرة، فيتضح مدى أهمية الوعى الثقافي العام والاقتصادي للأسرة ومدى انعكاسه على نمو التلاميذ، لأن التلميذ يكتسب كثيراً من المعايير والاتجاهات التى تسود الأسرة وتؤثر أيضاً على قيمه وسلوكياته تجاه مواقف الحياة المختلفة (سلوى عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص٢٧).

ولتنمية المستوى الثقافي الاقتصادي فإن على المدرسة أن تقوم بتوفير أساس ثقافي عام واقتصادي للتلاميذ في مناهجها، مثل إبراز قدرة الإنسان على صنع الثقافة العامة والاقتصادية نفسها، وأهمية القيم الخلقية في التعبير عن طاقات الإنسان في الابتكار، وأهمية الإنسان في السيطرة على الآلة، وتوجيهها، وأهمية العلم في إحداث التقدم (محمد عفيفي، ١٩٧١، ص ٣٨٥).

ثالثاً– أهداف التربية الاقتصادية:

أشارت الدراسات إلى أن أهم أهداف التربية الاقتصادية تتمثل في (فيصل الراوي وجمان أحمد، ١٩٩٨):

- تكوين اتجاه التعاون والعمل الجماعي لدي الأفراد.
- تعزيز قيم العمل والإنتاج ودعم الإستقلالية في التفكير.
- إرساء قيم جديدة واتجاهات إيجابية في العمل والإنتاج.
- توفير الإتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والإدخار.

وقد لخصت دراسة أخرى أهداف التربية الاقتصادية في الشكل التالي(٢) (خلف البحيري، ٢٠٠٤):

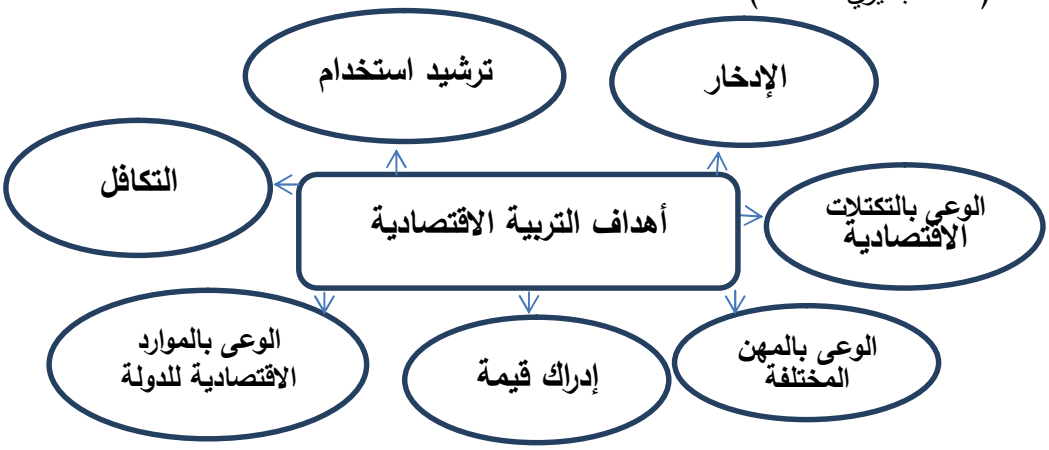

شكل (٢)

كما تهدف التربية الاقتصادية إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم التى تسهم في تثقيفهم وتشكيل وتنمية وعيهم الاقتصادي وذلك حتى يصبح كل طالب على وعى بالمفاهيم والقوانين والنظريات الاقتصادية، ويعرف حقوقه وواجباته، بالإضافة إلى إدراكه للمشكلات الاقتصادية التى تواجهها المجتمعات (عزت عبد الرؤوف، ١٩٩٧، ص ص ٢١-٢٢).

كما تسعى التربية الاقتصادية إلى إكساب الطلاب قدر مناسب من الذكاء الاقتصادي الذي يمكنهم من التوصل إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة، ويساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة وذلك لأن عدم وعي الفرد بالعديد من المفاهيم الاقتصادية قد يسهم في صياغة سلوكه في وجهة غير مرغوبة تعرضه للعديد من المخاطر فمثلاً عدم وعيه باختلال الميزان التجاري بين دولته وبين باقي الدول قد يجعله غير متحمس لتشجيع المنتجات الوطنية والإقبال على شرائها، مما يزيد من هذا الاختلال كذلك وعيه بأن انكماش الطلب على سلعة معينة يقلل سعرها، يجعله يقدم على شراء بدائلها، وإذا كان الفرد على وعي بأن حصيلة الضرائب والجمارك تنفق على بناء المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات العامة يقلل من تهربه أو ميله للهروب من دفع الضرائب (حمدان محمد، ٢٠١٢، ص١٢) (طريف شوقي، ٢٠٠٢، ص ٤٥٨).

ومما لا شك فيه أننا في أمس الحاجة إلى تحقيق تلك الأهداف وخاصة في ظل الظروف الحرجة التى يمر بها الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، وفي هذا الشأن أشارت إحدى الدراسات إلى أن التربية الاقتصادية تهدف إلى توعية الطلاب بضرورة ترشيد الاستهلاك في شتى مجالات الحياة، وتنمية الوعى بالعادات الاستهلاكية السليمة (منى السالوس، ٢٠٠٢، ص ٤٣).

كما تهدف إلى تنمية سلوك الإدخار لدي الطلاب، وإدراك الفرد لمعنى الإنفاق وتوفير المال لاستثماره بأفضل الطرق حتى يزداد النمو في الدخل القومي والثروة القومية (ربيع الروبي، ٢٠٠٢، ص ص ٤٢٤-٤٢٥).

ومن أهداف التربية الاقتصادية أيضاً إعداد الطلاب ليواجهوا التغير في المهن والوظائف المختلفة، وأن يكون عندهم قابلية للتوظيف في أي مهنة خاصة وأن هناك العديد من المهن التى ظهرت ثم اختفت بفعل العديد من المتغيرات (محمد عبد اللطيف وعلى عبد العزيز، ٢٠٠٦، ص ١٤٩).

وإضافة إلى ذلك هناك هدف رئيسي للتربية الاقتصادية ألا وهو توعية الطلاب بضرورة الحفاظ على البيئة والممتلكات العامة والخاصة خصوصاً وأن التربية في الدول العربية تركز على المال الخاص أكثر من الحفاظ على المال العام، ويأتي دور التربية هنا في إكساب الطلاب الاتجاهات القومية نحو المحافظة علي السلع القومية (المياه – شبكات الكهرباء – الطرق – وسائل النقل).

ووعى الطلاب بأهمية هذه الممتلكات يوجد لديهم الإحساس بالمجتمع وظروفه ومشكلاته الاقتصادية، باللإضافة إلى غرس روح الولاء والانتماء في نفوس الطلاب، وتكوين الشخصية الوطنية ذات الانتماء الوطنى التي تهتم بمجتمعها وتعمل على تقدمه ورقيه عن طريق (هبة محمود، ٢٠١٣، ص ص ١١٠-١١١):

- المحافظة على الممتلكات العامة للمجتمع.
- ترشيد استخدام واستهلاك تلك الممتلكات.
- عدم الاعتداء على المال سواء بالإهدار أو السرقة أو التشويه.
- دفع الضرائب اللازمة في مواعيدها وعدم التهرب منها.

يتضح مما سبق تنوع أهداف التربية الاقتصادية في العديد من الدراسات كتكوين التعاون والعمل الجماعي ودعم الاستقلالية في التفكير وتوفير اتجاهات صحيحة نحو الاستثمار والإدخار مع تزويد الطلاب بالقيم التي تشكل وعيهم الاقتصادي مع إدراك للمشكلات الاقتصادية المجتمعية، بالإضافة إلى إكساب الطلاب قدر من الذكاء الاقتصادي الذي يمكنهم من التوصل للمعلومات الصحيحة، مع توعية الطلاب بترشيد الاستهلاك وتنمية الوعي بالعادات الاستهلاكية السليمة وتنمية سلوك الإدخار لديهم والحفاظ على البيئة والممتلكات العامة مع غرس الولاء والانتماء في نفوس الطلاب وإحساسهم بمجتمعهم وظروفه ومشكلاته.

رابعاً- أهمية التربية الاقتصادية:

تنبع أهمية التربية الاقتصادية من أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من جهة ومن أهمية دراسة علم الاقتصاد من جهة أخرى، وذلك للأسباب الآتية (وليد عبد الحليم، ٢٠١٤، ص ٦٠):

١) مواجهة التغيرات المحلية والعالمية سواء كانت هذه التغيرات (اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية).

٢) مواجهه المشكلات الاقتصادية وحلها مثل (البطالة، الفقر، الأمن الاقتصادي، ...الخ).

٣) تحقيق التقدم والرقى والتنمية الاقتصادية التي توفر للأمة احتياجاتها وتحفظ لها عزتها وكرامتها وتجعل كلمتها عالية ومسموعة بين الأمم.
٤) تحقيق الأمن والأمان والسعادة والاستقرار والتكافل والتعاون بين الأفراد وتحقيق العبودية الكاملة لله.
٥) علاج العديد من السلوكيات الخاطئة لدي الشباب مثل (الهدر في الإنفاق والاستهلاك، الاعتداء على البيئة والمال الخاص والعام) وغرس وتنمية (السلوك الإدخار والاستثماري، قيم التنمية والعمل والإنتاج)، إضافة إلي مواجهة السلوكيات غير المشروعة في الكسب والإنفاق، والتي بانتشارها يتحول المجتمع الآمن إلي غابة تضيع فيها حقوق الضعفاء.

كما أن أهمية التربية الاقتصادية تنبع من أهمية تحقيق كل هدف من أهدافها، فتثقيف الأفراد وتوعيتهم اقتصاديا سيساعدهم علي اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة سليمة، كما سيساعدهم علي الوصول إلى مستوى مقبول من اللياقة الاقتصادية أثناء قيامهم بأدوارهم كمنتجين ومستهلكين ومدخرين ومستثمرين ومواطنين في المجتمع، فضلاً عن أن الوعي الاقتصادي يجنب الأفراد مخاطر النمو في الجوانب المادية دون تطور الجوانب الغير مادية أو بمعنى آخر وجود تكنولوجيا وموارد دون وجود وعى باستغلالها، كما أن إعداد الكوادر العاملة والمنتجة مطلب هام يقي من ذل الاستيراد وذل المعونة والتبعية الاقتصادية التي تمكن الآخرين من التدخل في الشئون الداخلية والتحكم في لقمة العيش؛ فلا عزة لبلد إلا بقوته ولا قوه له إلا بالعمل المنتج والمتقن، كما يقي من شر البطالة وما يترتب عليها من مشكلات ويوفر للأفراد والمجتمعات احتياجاتهم ويؤمن لهم استهلاكهم من المنتجات، إضافة إلي تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي عن طريق زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة (طريف شوقي، ٢٠٠٢، ص ٤٥٥).

أما عملية ترشيد الاستهلاك فهي ضرورة حتمية في عالم اليوم؛ خاصة وأن الهدر في الإنفاق والإفراط في الاستهلاك يخل بعملية التوازن بين العرض والطلب مما يؤدى لارتفاع الأسعار ويؤثر على مستوى المعيشة، كما أن الإفراط في الإنفاق والاستهلاك قد يصيب الفرد بأمراض جسمية معينة نتيجة تركيزه على سلعة غذائية معينة، وقد يصيب أيضا استقراره النفسي وشخصيته عندما لا يستطيع الفرد إدارة ذاته والتحكم فيها، كما أن الهدر في الإنفاق والإفراط في الاستهلاك يلتهم ما يجنيه

الفرد من إنتاجه لفترات طويلة؛ ويبدد الموارد الاقتصادية؛ ويهدر الطاقات البشرية؛ مما يعرض الكثير من البلدان للمجاعات والأزمات الاقتصادية، إضافة إلي أنه يضعف الأمة ويسمح للدول الغربية أن تفرض عليها شروطها وتلوح من وقت لآخر بسلاح العقوبات الاقتصادية لإرغام الأمة على تنفيذ سياساتها، كما أن السلوك الإدخاري يسهم في الاحتياط للمستقبل ومواجهه الأزمات المالية وترك ثروة تستعين بها الأجيال القادمة، كما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات والحفاظ على نعم الله التي منحها للإنسان وعدم التفريط فيها بسهوله، فضلا عن محاربة الإسراف والتبذير (Jack Harvey،1998، p.343).

إضافة إلي أن السلوك الاستثماري ضرورة هامه لمحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات للاستثمار بكافة أنواعه،وتوفير فرص عمل للشباب وتقليل نسبه البطالة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة،فضلا عن وزيادة الدخل القومي للأفراد والوصول إلى مستوى معيشة أفضل وتنمية الثروة القومية وتحقيق التقدم الاقتصادي للبلاد، كما يوفر للفرد والدولة الأموال اللازمة مما يحررهم من ذل المعونة والاقتراض المشروط، وبالنسبة للمحافظة على البيئة والممتلكات فذلك لأنهما مصدر ثراء الوطن وقوته ولا يعتبران ملك لفرد بعينه بل هما ملك للجميع، مما يدعوا الجميع للحفاظ عليهما وتسليمهما للأجيال القادمة في أحسن صورة، خاصة وأن الاعتداء عليهما أمرا يخالف القيم الاجتماعية ويخالف القوانين الربانية والوضعية، كما أن تلك الأشياء هي الواجهة الحضارية لبلادنا أمام العالم الخارجي،ويسهم الاستغلال الأمثل لهما في تشغيل الشباب ويوفر المال اللازم لعمليات التنمية، فضلا عن أن الإضرار بهما يكلف الدولة أموالا طائلة لعلاج هذا الضرر (وليد عبد الحليم، ٢٠١٤، ص ٦٠).

كما أن الالتزام بالمشروعية في السلوك الاقتصادي (كسباً وإنفاقاً) ضرورة هامة لإرضاء الله تعالي بالالتزام بأوامره والبعد عن نواهيه، كما أن به حماية للفرد نفسه من الوقوع تحت طائلة القانون عند ارتكابه أي سلوك غير مشروع، وحماية الآخرين من التعرض لبعض السلوكيات غير المشروعة (كالسرقة والبلطجة والاحتكار والغش التجاري...الخ)، أما عملية المشاركة في التنمية الاقتصادية فتعمل علي زيادة الدخل القومي وتحقيق قدر مناسب من الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، فضلا عن الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان، وتقليل الفجوة الداخلية وتعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاعات الصناعة والتجارة.

ومما سبق يتضح أهمية التربية الاقتصادية في مواجهة المشكلات الاقتصادية وتحقيق الأمن والسعادة والتعاون بين الأفراد، مع علاج للعديد من السلوكيات الخاطئة لدي الشباب ومواجهة التغيرات العالمية والمحلية، كما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة سليمة، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك، كما أن السلوك الإدخاري يسهم في الاحتياط للمستقبل ومواجهة الأزمات المالية، كما أن السلوك الاستثماري وتوجيه المدخرات يوفر فرص عمل للشباب ويقلل نسبة البطالة، كما أن المشاركة في التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوي معيشة الإنسان.

وبعد استعراض مفهوم ومبادئ وأهداف وأهمية التربية الاقتصادية نتناول في الجزء التالي دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.

المحور الثاني– دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية:

مما سبق يتضح أهمية التربية الاقتصادية لكافة الأفراد وبصفة خاصة لطلاب التعليم قبل الجامعي، في ضوء ما يواجه المجتمع المصري من تحديات وصعوبات في كافة مجالات الحياة وخاصة النواحى الاقتصادية.

ومن هنا تأتى أهمية أن تقوم المؤسسات التربوية بدورها في تنمية المعارف الاقتصادية اللازمة للتعايش مع المجتمع المتغير وإكساب الطلاب القيم اللازمة، ويأتي على رأس هذه المؤسسات التعليم قبل الجامعى بمراحله المختلفة (الابتدائي – الإعدادي – الثانوي) ممثل في المدرسة التى بدورها أصبحت مطالبة بتوجيه وعى الطلاب وحثهم على المشاركة الفعالة في حل مشكلات مجتمعهم، وتدريب الطلاب تدريباً عملياً على السلوك الاقتصادي كالمحافظة على ممتلكات المدرسة، وترشيد الاستهلاك وخاصة (المياة – الكهرباء)، وذلك كله باعتبار أن المدرسة تعد المؤسسة الاجتماعية التى أنشأها المجتمع لخدمته وإعداد أفراده الإعداد المناسب. ولممارسة العمل المناسب، حيث أن تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف المرتبطة بالمهن المختلفة يعد على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد اهتماماته المهنية مستقبلاً (سعيد القاضي ،٢٠٠، ص ١٣٥).

وتأتى أهمية المدرسة أيضاً باعتبارها المسئول الأول عن الانتقال بالفرد من الاعتماد الكامل على الأسرة إلى استقلالية الكبار وذلك لما تحتويه من برامج ومناهجوما تتبعه من ممارسات ونشاطات تربوية وأساليب حديثة في التربية، وما

تضعه من لوائج وأنظمة تنظم العمل في المدرسة، حيث تعمل على تدريب الطلاب على الأنظمة والأنشطة والممارسات الاقتصادية الموجودة في المجتمع، كما تعد من أهم المؤسسات التى تساعد على إكساب المتعلمين المفاهيم والقيم المرتبطة بكيفية المحافظة على البيئة وحسن الانتفاع بها (دلال الهدهود، ٢٠٠٥، ص ص ٣١٥-٣٣٩).

وفى هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية وهى تطبيع أفراده بما يجعل منهم أعضاء في المجتمع، وفي الوقت الحاضر، فإن المدرسة قد تزايدت عليها الأعباء والمسئوليات، ولم تعد مهمتها قاصرة على النواحي المعرفية والعقلية فقط، بل أضيف لها الاهتمام بتعديل السلوكيات والاتجاهات لدى الطلاب (حنان رزق، ٢٠٠٢، ص ص ٧٩-١٥٦).

ولكي تحقق المدرسة التربية الاقتصادية لدي الطلاب يجب عليها القيام ما يلي (علاء مرتضي، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠٠-٢٠٣):

١. أن تعمل المدرسة بأنظمتها المختلفة على تنمية الوعى الاقتصادي والقيم المرتبطة به من خلال حث الطلاب وتشجيعهم على المحافظة على ممتلكات المدرسة من أثاث وكتب ومباني ومياه وكهرباء.
٢. أن تعمل المدرسة على تعميق مفاهيم التلاميذ ومعارفهم بأهمية الترشيد في الاستهلاك خاصة في مجال الغذاء.
٣. أن تعدل المدرسة السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدي طلابها، حيث إن غايتها الأساسية هى تعليم الطلاب كيف يسهمون في حل مشكلات مجتمعهم الاقتصادية.
٤. أن تشجع المدرسة التلاميذ على حسن الاستهلاك والإدخار، وتنمي فيهم سلوك المحافظة على البيئة، وقدرتهم على التمييز والاختيار بين المنتجات المختلفة، وتشجع المنتجات الوطنية وخاصة المتصلة بالسلع الاستهلاكية.

ويمكن للمدرسة أن تحقق دوراً كبيراً في مجال التربية الاقتصادية من خلال ما يأتي:

- **<u>الأنشطة التربوية</u>** (حنان رزق، ٢٠٠٢، ص ص ٧٩-١٥٦):

حيث تعد من العوامل الفعالة في تنمية القيم والسلوكيات الإيجابية لدى الطلاب وذلك لأنها تعتبر من الجوانب الإجرائية للتربية من خلال مواقف الخبرة التربوية،

حيث توفر الأنشطة فرصاً كثيرة لممارسة الصدق والامانة ومساعدة الآخرين، والسلوكيات الاقتصادية السليمة، بالإضافة إلى حرية الرأي وتنمية القدرة على النقد.

ومما لاشك فيه أن اشتراك الطلاب في إعداد وتنفيذ هذه الانشطة يؤدي إلى تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة، كما يسهم في نشر الوعى وخاصة الاقتصادي لدي الطلاب، وتتضمن الأنشطة التربوية أنشطة أكاديمية تنظم على شكل نواد يدخلها الطلاب تبعاً لميولهم، وهناك أنشطة أدائية تنظم على شكل جماعات فنية تعرض أعمالها على الطلاب مثل جمعية الصحافة والمطبوعات والموسيقي، وتهدف إلى إشباع النواحي الفكرية والاجتماعية لدي الطلاب وتنمية التعاون والشعور بالانتماء، كما تتضمن الأنشطة الاجتماعية بجانب الرياضية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية والتى من أهم أهدافها نشر الوعي السياسي والاقتصادي بين الطلاب، وإعدادهم لتحمل المسئولية واحترام آراء الآخرين.

وقد بينت إحدى الدراسات أن الأنشطة المدرسية تعد آلية من آليات ترجمة مبادئ وأهداف التربية الاقتصادية إلى واقع حيث يتم تكوين فريق من الطلاب تحت مسمى الجماعة الاقتصادية ويكون من ضمن مهامها عقد ندوات علمية، وطرح مشكلة اقتصادية تعاني منها البيئة المحيطة بالمدرسة، ووضع الحلول المناسبة لها، وتقديم معلومات اقتصادية في الإذاعة المدرسية.

وبينت الدراسة أيضاً أن الأنشطة التربوية يمكن أن تقوم بتوجيه الطلاب إلى جمع المعلومات عن حجم المشكلة الاقتصادية وواقعها وأسبابها والرجوع في ذلك إلى مصادر المعلومات المتاحة للطلاب للوصول إلى أنسب الحلول التى تسهم في علاج المشكلة الاقتصادية(شحات جرزا، ٢٠٠٥، ص ص ١٥-٧١).

ومن خلال الجماعة الاجتماعية وخاصة الجمعية التعاونية يمكن إكساب الطلاب الخبرات في مجال عمليات البيع والشراء، وإعداد حسابات الجمعية وعملهم معاً كأفراد لخدمة باقي الطلاب وترابطهم وتعاملهم مع الهيئات الخارجية كل ذلك يساعد على بناء المواطن المتعاون الذي يعمل لغيره كما يعمل لنفسه (محمود قمبر وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٩٧).

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على المدرسة عند تربية الطلاب اقتصادياً ألا يقتصر الأمر عند حد الجانب المعرفي ولا مجرد الممارسة وإتقان المهارات اللازمة للجوانب الاقتصادية فحسب، وإنما لابد من بيان أثرها على أخلاق الفرد من أمانة

وإخلاص واعتدال في الاستهلاك وتجنب الغش والتبذير، كما أن المدرسة إذا أريد لها أن تكون ناجحة فيما تقوم به من تدريب وجب أن تنظم على أساس أنها شكل من أشكال الحياة بدلاً من أن تكون مجرد مجال لتلقي الدروس، وينبغى أن يتصل نشاطها بأشكال النشاط القائمة في الحياة خارجها فعلاً.

- **المعلم:**

يعد هو المسئول الأول عن تنفيذ الأنشطة التربوية وإنجاز الأهداف التى تسعى المدرسة إلى تحقيقها، فلا يمكن أن تتحقق الأهداف الموضوعة للمرحلة التعليمية إلا من خلال وجود معلم تم إعداده جيداً وملماً بمشاكل ومتطلبات مجتمعه، وقد وضعت وزارة التربية والتعليم في مصر حالياً منظومة لإصلاح التعليم قبل الجامعى كان المعلم أحد أركانها الأساسية فبدون المعلم لا يمكن تقديم المنهج للتلميذ، وإبراز ما فيه من معلومات وقيم وخاصة المتعلقة بالتربية الاقتصادية فعلى المعلم دور كبير في توجيه الطلاب نحو السلوكيات والقيم الاقتصادية الإيجابية مثل الإدخار وترشيد الاستهلاك وتوجيههم إلى اختيار الأنشطة التربوية التى تناسب ميولهم، وهناك مجالات عديدة يمكن للمعلم من خلالها أن يؤثر في تدعيم السلوكيات الاقتصادية السليمة لدى الطلاب وذلك من خلال (شحات جرزا ،٢٠٠٥، ص ص ٧٧-٨٠):

- المادة التى يقوم بتدريسها.
- نوع وطبيعة العلاقات الاجتماعية التى يرغب المعلم في تدعيمها لدى الطلاب وذلك من خلال تفاعل المعلم مع الطلاب، وتوجيه تفاعلاتهم مع بعضهم البعض، وترشيد سلوكهم في مواجهة مواقف الحياة المختلفة. ومن هنا وجب على القائمين على إعداد المعلم إكسابه المهارات اللازمة لإحداث التغير المطلوب في شخصية الطلاب، والاهتمام بالجوانب التربوية المختلفة وخاصة الاقتصادية.

- **المناهج الدراسية:**

تمثل المناهج الدراسية أهم المقومات الرئيسية في المدرسة والتى ينم من خلالها بناء شخصية الطلاب من جميع النواحي، ويحاول المجتمع أن يحقق أهدافه من خلال المدرسة عن طريق بناء المناهج الدراسية والتى بدورها يجب أن تعمل على حل مشكلات المجتمع، وأن تساعد على إكساب الطلاب قيم المحافظة على المال العام، وترشيد الاستهلاك، واكتساب عادات الإدخار والاستثمار، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أننا في حاجة ماسة لتعديل السلوك الاقتصادي لدى الأفراد وخاصة

الاستهلاك للحد من الإسراف الاستهلاكي للسلع المختلفة حتى تستطيع تخطى الأزمة الاقتصادية، حيث يجب أن تعدل المناهج من برامجها وأهدافها للعمل على تحقيق الوعى الاقتصادي والتربية الاقتصادية من ترشيد للاستهلاك وإكساب عادات الإدخار والاستثمار، وحب العمل وإتقانه مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبقتنا في ذلك عندما تم تعديل المناهج بعد أزمة الطاقة عام ٧٤-١٩٧٥ وظهور أفكار جديدة تنادي بضرورة أن يتعود المواطن على المحافظة علي ما لديه من طاقة (علاء مرتضي، ٢٠٠٩، ص ص ٢٠٥-٢٠٩).

كل ذلك يشير إلى ضرورة أن ينتبه مخططي المناهج في مصر بضرورة أن تساير المناهج الوضع الاقتصادي المتغير وتدريب الطلاب على مواجهة المتغيرات والتحديات المعاصرة، ومما لاشك فيه أن تحقيق كل ذلك وتدعيم التربية الاقتصادية لدي الطلاب مرهون بوجود إدارة مدرسية واعية بالمشكلات والتحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وملمة بأهداف المرحلة التعليمية وخصائص نمو تلميذ المرحلة لكى تستطيع أن تخطط الأنشطة المناسبة له من أجل تنمية الوعي الاقتصادي لدي الطلاب من خلال الإذاعة المدرسية، وعقد الندوات الخاصة بالتربية الاقتصادية وحث الطلاب على المشاركة في الأنشطة وخاصة المرتبطة بالتربية الاقتصادية، وتشجيعهم بالمكافآت والحوافز، بالإضافة إلى توجيه المعلمين للاهتمام بمشكلات المجتمع في أثناء تدريسهم.

مما سبق يتضح أن مسئولية المدرسة في تدعيم التربية الاقتصادية لدى الطلاب قد أضحت غاية في الأهمية وخاصة في ظل ما طرأ على المجتمعات العربية من تغيرات بعد ثورات الربيع العربي والتغيرات التى حدثت في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، مما يفرض على المدرسة أن تضع استراتيجية تربوية يمكن من خلالها تربية الطلاب اقتصادياً وإعدادهم للعيش في هذا المجتمع ومواجهة مخاطر، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن ممارسة طلاب الجامعة لأدوارهم المجتمعية وخاصة الاقتصادية من وعي واستهلاك ومحافظة على الممتلكات العامة يعتمد بصفة رئيسية على تفعيل دور المدرسة في التعليم قبل الجامعي (السعيد عثمان وآخرون، ٢٠٠٢، ص ص ٣٩-١٧٥).

فهل واقع المدرسة يتفق مع ما سبق وهو ما سيتم الكشف عنه في الدراسة الميدانية.

المحور الثالث- واقع دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية للطلاب (الدراسة الميدانية):

يتناول هذا المحور إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، من خلال تناوله لأهداف وأدوات الدراسة الميدانية، وعينة الدراسة، وصدق وثبات الأدوات، وعرض للمعالجة الإحصائية، ونتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

أولاً- أهداف وأدوات الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تعرف آراء أفراد العينة من المعلمين حول دور التعليم قبل الجامعى فى التربية الاقتصادية متمثلاً فى دور كل من الأهداف والمناهج والمعلم والأنشطة، وفي ضوء الهدف الذي تسعى إليه الدراسة الميدانية، تم استخدام استبانة لتعرف آراء أفراد العينة حول الأدوار التي تقوم بها المدرسة لدعم التربية الاقتصادية لدى طلاب التعليم قبل الجامعي(ابتدائي- إعدادي- ثانوي)؛ وتم بناء الاستبانة في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري، كما تم وضع عدد من العبارات يتناول معظم الأدوار التي يمكن أن يقوم بها التعليم قبل الجامعي ممثلاً في المدرسة (ابتدائي – إعدادي – ثانوي).

ثانيًا-عينة الدراسة الميدانية:

بلغ إجمالي عينة الدراسة (٦٤٣٨) مدرساً بالمراحل (ابتدائي- إعدادي- ثانوي) بالريف والحضر، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بنسبة (٥%) من إجمالي عدد المدرسين بالمراحل بمحافظة بني سويف وتم تطبيقها طبقاً للجدول التالي.

جدول (١) عدد المدرسين في المراحل (الابتدائي – الإعدادي – الثانوي) بمحافظة بني سويف

نوع المرحلة / عدد المدرسين	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية
عدد المدرسين	٣٤٤٨	٢٠٥٣	٩٣٧
نسبة (٥%)	١٧٢(٨٦ ريف + ٨٦ حضر)	١٠٤(٥٢ ريف + ٥٢ حضر)	٤٨(٢٤ ريف +٢٤ حضر)

ثالثًا- صدق وثبات أدوات الدراسة:

تراوحت قيم معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال على الاستبيان والدرجة الكلية بين (٠,٣٥٦) إلى (٠,٦٦٧) وجميعها قيم مرتفعة ودالة عند مستوى دلالة (٠,٠١)، ولحساب **ثبات الاستبيان** تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ (**فؤاد السيد ٢٠٠٥،**

٣٨٢)، والـذي بلغـت قيمتـه (٠,٩٤) وهـي قيمـة مرتفعـة لتعـرف مـدى اخـتلاف استجابات عينة الدراسة في الأداء على الاستبانة باختلاف:

- المرحلة (ابتدائي–إعدادي–ثانوي).
- موقع المدرسة (ريف–حضر).

تم استخدام تحليل التباين المتعدد ويوضح الجدول التالي نتائج ذلك.

جدول (٢)

نتائج تحليل التباين المتعدد لاختلاف استجابات عينة الدراسة في الأداء على الاستبانة باختلاف متغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
المرحلة	٣٨,٨٢٤	٢	١٩,٤١٢	٠,١١٨	غير دالة
الموقع الجغرافي	١٦,٤٤٨	١	١٦,٤٤٨	٠,١٠٠	غير دالة
الخطأ	٥٢٨٦٥,٩٤٨	٣٢٠	١٦٥,٢٠٦		

يتضح من الجدول السابق عدم اختلاف استجابات عينة الدراسة في الأداء على الاستبانة باختلاف: المرحلة (ابتدائي–إعدادي–ثانوي)، وموقع المدرسة (ريف–حضر)، ولذلك تم التعامل مع العينة كمجموعة واحدة في التحليل الإحصائي.

وواقع الدور بصورة عامة أنه لما كانت الاستبانة عدد عباراتها (٤٠) عبارة فإن النهاية العظمى للاستبانة (١٢٠) والدرجة المتوسطة (٨٠) واقل درجة (٤٠)، وبلغت قيمة الوزن النسبي للاستبانة ككل ٨٨,٩٣ وهي تمثل ٧٤,١٠ % من النهاية العظمى وهو ما يمثل واقع الدور من وجهة نظر العينة.

رابعًا– المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ الاستجابات التي تم الحصول عليها بصورة مجملة لأفراد العينة؛ وذلك في جدا ولأعدت خصيصًا لهذا الغرض، وقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية ببرنامج SPSS وهي:

- **التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي.**

ونتناول في الجزء التالي نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

خامسًا–نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

جـاءت اسـتجابات أفـراد العينـة حـول واقـع دور المدرسـة فـي دعـم التربيـة الاقتصادية لدى طلاب التعليم قبل الجامعي (ابتدائي – إعدادي – ثانوي)؛ وهو ما يوضحه الجدول (٣) التالي:

جدول (٣) استجابات أفراد العينة حول دور المدرسة لتفعيل التربية الاقتصادية بالتعليم قبل الجامعي (ابتدائي – اعدادي – ثانوي)

م	الأدوار	الاستجابة						الوزن النسبي	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تزويد الطلاب بمعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة.	٦٦	%٢٠,٤	١٧٦	%٥٤,٣	٨٢	%٢٥,٣	١,٩٥	٣٠
٢	تضمين مبادئ التربية الاقتصادية داخل المناهج.	٧٥	%٢٣,٢	١٧٩	%٥٥,٢	٧٠	%٢١,٦	٢,٠٢	٢٧
٣	تعريف الطلاب بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.	٧٧	%٢٣,٨	١٧٥	%٥٤	٧٢	%٢٢,٢	٢,٠٢	٢٧
٤	تعمل المناهج على تنمية المواطنة لدى الطلاب بتشجيعهم على شراء المنتجات الوطنية.	١١٤	%٣٥,٢	١٧١	%٥٢,٨	٣٩	%١٢	٢,٢٣	١٥
٥	تهتم إدارة المدرسة بتكوين صندوق للتكافل الاجتماعي.	٨٤	%٢٥,٩	١٨٠	%٥٥,٦	٦٠	%١٨,٥	٢,٠٧	٢٤
٦	تعمل الأنشطة على تقديم معلومات اقتصادية للطلاب.	٨٨	%٢٧,٢	١٩٩	%٦١,٤	٣٧	%١١,٤	٢,١٦	١٩
٧	تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو العمل المهني.	١٠١	%٣١,٢	١٧٩	%٥٥,٢	٤٤	%١٣,٦	٢,١٨	١٧
٨	الاهتمام بتكليف الطلاب بإجراء بحوث حول التربية الاقتصادية.	٤١	%١٢,٧	٢١١	%٦٥,١	٧٢	%٢٢,٢	١,٩٠	٣١
٩	تدريب الطلاب على مشاريع يكتسبوا منها حب العمل واحترامه.	٩٥	%٢٩,٣	١٨٤	%٦٥,٨	٤٥	%١٣,٩	٢,١٥	٢٠
١٠	تكليف الطلاب بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها.	٥٩	%١٨,٢	٢٠٠	%٦١,٧	٦٥	%٢٠,١	١,٩٨	٢٩
١١	إكساب الطلاب عادات الإدخار والاستثمار.	١١٣	%٣٤,٩	١٨٩	%٥٨,٣	٢٢	%٦,٨	٢,٢٨	١٤
١٢	إتاحة الفرصة للطلاب لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالتربية الاقتصادية	٥٤	%١٦,٧	٢٣٢	%٧١,٦	٣٨	%١١,٧	٢,٠٥	٢٦
١٣	إكساب الطلاب سلوكيات المحافظة على البيئة.	٢٠٧	%٦٣,٩	١٠٦	%٣٢,٧	١١	%٣,٤	٢,٦٠	٢
١٤	ترجمة المدرسة لممارسات التربية الاقتصادية لواقع عملي.	٧٩	%٢٤,٤	٢٠٤	٦٣	٤١	%١٢,٦	٢,١٢	٢١
١٥	إكساب الطلاب أهمية المحافظة على المال العام.	١٦٩	%٥٢,٢	١٤٥	%٤٤,٧	١٠	%٣,١	٢,٤٩	٤
١٦	توضح الأنشطة أهمية البعد عن الإسراف وخاصة في استعمال المياه.	٢٠٥	%٦٣,٣	١٠٥	%٣٢,٤	١٤	%٤,٣	٢,٥٩	٣
١٧	تعمل المدرسة على الربط بين التعليم ومؤسسات العمل الإنتاجي.	٦٤	%١٩,٨	٢٢٨	%٧٠,٤	٣٢	%٩,٨	٢,١٠	٢٢
١٨	توعية الطلاب بطرق الكسب المشروع.	١٢٤	%٣٨,٣	١٨٢	%٥٦,٢	١٨	%٥,٥	٢,٣٣	١٠
١٩	تدريب الطلاب على عادات الإدخار من خلال المصروف اليومي.	١٥٢	%٤٦,٩	١٥٠	%٤٦,٣	٢٢	%٦,٨	٢,٤٠	٧

م	الأدوار	الاستجابة						الوزن النسبي	الترتيب
		كبيرة		متوسطة		صغيرة			
		ك	%	ك	%	ك	%		
٢٠	الاهتمام بضرب الأمثلة الخاصة بالتربية الاقتصادية من خلال الأنشطة والمقررات.	٥٩	%١٨,٢	٢٢٨	%٧٠,٤	٣٧	%١١,٤	٢,٠٧	٢٤
٢١	إحداث تكامل مستمر بين المدرسة والأسرة لتربية الطالب اقتصادياً.	٨٠	%٢٤,٧	٢١١	%٦٥,١	٣٣	%١٠,٢	٢,١٥	٢٠
٢٢	تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الطلاب.	١١٢	%٣٤,٦	١٩٤	%٥٩,٨	١٨	%٥,٦	٢,٢٩	١٣
٢٣	تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب نحو الأرض التي يعيشون عليها	١٦٣	%٥٠,٣	١٤٨	%٤٥,٧	١٣	%٤	٢,٤٦	٦
٢٤	توعية الطلاب بالتكتلات الاقتصادية.	٤٢	%١٣	١٨٤	%٥٦,٨	٩٨	%٣٠,٢	١,٨٣	٣٣
٢٥	تنظيم أنشطة فنية عن التربية الاقتصادية.	٤٤	%١٣,٥	١٩٢	%٥٩,٣	٨٨	%٢٧,٢	١,٨٦	٣٢
٢٦	تنمية المعلمون للعمل الجماعي لدى الطلاب.	١٤٨	%٤٥,٧	١٥٢	%٤٦,٩	٢٤	%٧,٤	٢,٣٨	٧
٢٧	تهتم المدرسة بعقد ندوات لتبصير أولياء الأمور بأهمية تربية أبنائهم اقتصادياً.	٦٢	%١٩,٢	٢٠١	%٦٢	٦١	%١٨,٨	٢,٠٠	٢٨
٢٨	معاقبة الطلاب الذين يرتكبون سلوكيات غير اقتصادية.	٨٤	%٢٥,٩	١٨٥	%٥٧,١	٥٥	%١٧	٢,٠٩	٢٣
٢٩	حث المعلمون للطلاب بالمحافظة على مرافق المدرسة.	٢٢١	%٦٨,٣	٩٨	%٣٠,٢	٥	%١,٥	٢,٦٧	١
٣٠	تقدم المدرسة مسابقات بحثية عن التربية الاقتصادية	٥٩	%١٨,٢	٢٢٤	%٦٩,١	٤١	%١٢,٧	٢,٠٦	٢٥
٣١	تفعيل المدرسة لدور الصحافة المدرسية في دعم التربية الاقتصادية.	١٠٣	%٣١,٨	١٩٣	%٥٩,٦	٢٨	%٨,٦	٢,٢٣	١٥
٣٢	تدريب الطلاب على اتقان العمل من خلال المقصف المدرسي.	١٠٩	%٣٣,٦	١٨٦	%٥٧,٤	٢٩	%٩	٢,٢٥	١٤
٣٣	دعم المدرسة للطلاب الذين يمارسون سلوكيات اقتصادية سليمة.	١٢٩	%٣٩,٨	١٦٧	%٥١,٦	٢٨	%٨,٦	٢,٣١	١٢
٣٤	تربية الطلاب على عدم الإسراف في استخدام الكهرباء.	١٦٥	%٥٠,٩	١٤٨	%٤٥,٧	١١	%٣,٤	٢,٤٨	٥
٣٥	تربية الطلاب على شراء مستلزماتهم قدر الحاجة.	١٣٣	%٤١,١	١٧٧	%٥٤,٦	١٤	%٤,٤	٢,٣٧	٨
٣٦	إكساب الطلاب الإحساس الاجتماعي بالمجتمع وممتلكاته.	١٣٠	%٤٠,٢	١٧٩	%٥٥,٢	١٥	%٤,٦	٢,٣٥	٩
٣٧	توعية الطلاب بتجريم تخزين السلع لرفع سعرها.	٨٨	%٢٧,٢	٢٠٩	%٦٤,٥	٢٧	%٨,٣	٢,١٩	١٦
٣٨	تكوين اتجاهات صحيحة لدى الطلاب نحو النقود واستخدامها.	١٢١	%٣٧,٣	١٨٥	%٥٧,١	١٨	%٥,٦	٢,٣٢	١١
٣٩	تدريب الطلاب على إتمام عمليات البيع أو الشراء من خلال المقصف المدرسي.	١٠٥	%٣٢,٤	١٩٦	%٦٠,٥	٢٣	%٧,١	٢,٢٥	١٤
٤٠	تشجيع الطلاب على عدم التهرب من دفع الضرائب	٩٦	%٢٩,٦	١٨٧	%٥٧,٧	٤١	%١٢,٧	٢,١٧	١٨

تفسير الدراسة الميدانية:

١) جاءت العبارة (**٢٩**) والتي تنص على "**حث المعلمون للطلاب بالمحافظة على مرافق المدرسة** "في المرتبة الأولى بوزن نسبي مقداره (٢.٦٧) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى إدراك ووعي المعلمين بأهمية المدرسة كمرفق عام وأهمية الحفاظ عليها لتخدم الأجيال المختلفة من الطلاب، بالإضافة إلى توعية الطلاب بأن محتويات المدرسة ملكاً خاصاً لهم يجب المحافظة عليه مثله في ذلك مثل أثاث ومحتويات المنزل.

٢) جاءت العبارة (**١٣**) والتي تنص على"**إكساب الطلاب سلوكيات المحافظة على البيئة** "في المرتبة الثانية بوزن نسبي (٢.٦٠) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى أنه في العصر الحديث نعاني من أزمات بنسبة كبيرة أثرت على صحة الإنسان مما يدفع بالمدرسة وجميع مؤسسات التربية إلى إكساب وتوعية الطلاب بأهمية المحافظة على البيئة التي يعيشون فيها.

٣) جاءت العبارة (**١٦**) والتي تنص على "**توضح الأنشطة أهمية البعد عن الإسراف وخاصة في استعمال المياه** "في المرتبة الثالثة بوزن نسبي مقداره (٢.٥٩) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة وهذه النتيجة مرتبطة بما سبقتها حيث أن المياه من مرافق المدرسة، كما أنه من الأزمات البيئية التى يعاني منها الإنسان قلة المياة، ومن ثم حرصت المدرسة ممثله في الأنشطة في توضيح أهمية المياة وأنها من نعم الله التى ينبغي الحفاظ عليها، وتتجلى أهمية هذه العبارة في الوقت الراهن وما أثير حول سد النهضة وتأثر حصة مصر من المياة.

٤) جاءت العبارة (**١٥**) والتي تنص على"**إكساب الطلاب أهمية المحافظة على المال العام** "في المرتبة الرابعة بوزن نسبي مقداره (٢.٤٩) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى وعي المعلمين وإدارة المدرسة بأهمية المال العام والحفاظ عليه.

٥) جاءت العبارة (**٣٤**) والتي تنص على"**تربية الطلاب على عدم الإسراف في استخدام الكهرباء** "في المرتبة الخامسة بوزن نسبي مقداره (٢.٤٨) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى وجود الوعي لدي المعلمين بأهمية ترشيد استخدام الكهرباء في ظل أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

٦) جاءت العبارة (٢٣) والتي تنص على "**تنمية الاتجاهات الإيجابية لدي الطلاب نحو الأرض التي يعيشون عليها** "في المرتبة السادسة، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٤٦،٢) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى حب المصري وارتباطه بالأرض التى يعيش عليها، كما يمكن تفسيره في ضوء اهتمام التعليم قبل الجامعي بتوعية الطلاب بأن الأرض سخرها الله لخدمة الإنسان ويجب المحافظة عليها.

٧) جاءت العبارة (١٩) والتي تنص علي "**تدريب الطلاب على عادات الإدخار من خلال المصروف اليومي** "في المرتبة السابعة، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٤٠،٢) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى اهتمام التعليم قبل المدرسي بتوضيح أهمية التوفير والإدخار وكيف يستطيع الطالب أن يوفر ويدخر وماهي أفضل الطرق والوسائل التي تعينه على ذلك خاصة في ظل الارتفاع الباهظ للسلع المختلفة.

٨) جاءت العبارة (٢٦) والتي تنص على" **تنمية المعلمون للعمل الجماعي لدي الطلاب** "في المرتبة الثامنة حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٣٨،٢) مما يدل على تحقق ذلك الدور بدرجة كبيرة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء اهتمام المعلمون بتدريب الطلاب على العمل الجماعي من خلال المشاريع التي يقومون بها داخل المدرسة والتي من خلالها ينمي العمل الجماعي.

٩) جاءت العبارة (٣٥) والتي تنص علي" **تربية الطلاب علي شراء مستلزماتهم قدر الحاجة** "في المرتبة التاسعة حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٣٧) مما يدل على قيام التعليم بذلك الدور بدرجة كبيرة وذلك يدل على وعى القائمين على هذا التعليم بأهمية توعية الطلاب بشراء ما يلزمهم فقط، حيث تهتم المدرسة بتعويد الطلاب على شراء ما يحتاجون إليه فقط، وأن يكيفوا ما يريدون شراءه بما معهم من أموال.

١٠) جاءت العبارة (٣٦) والتي تنص على" **إكساب الطلاب الإحساس الاجتماعي بالمجتمع** "في المرتبة العاشرة بوزن نسبي مقداره (٢.٣٥) مما يدل على القيام بذلك الدور بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلي وعي القائمين على التعليم قبل الجامعي بأهمية تنمية المواطنة لدي الطلاب وتكوين الحس الاجتماعي لديهم.

١١) جاءت العبارة (١٨) والتي تنص على "**توعية الطلاب بطرق الكسب المشروع** "في المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي مقداره (٢.٣٣) أي بدرجة متوسطة ويدل ذلك على قيام التعليم قبل الجامعي ولو بدرجة متوسطة بتوعية وتوجية أنظار الطلاب نحو الطرق المشروعة للكسب خصوصاً مع وجود فئات في المجتمع تسعى إلى تحقيق الكسب السريع بصرف النظر عن مشروعية الطرق التي تستخدمها.

١٢) جاءت العبارة (٣٨) والتي تنص على "**تكوين اتجاهات صحيحة لدي الطلاب نحو النقود واستخدامها** "في المرتبة الثانية عشر بوزن نسبي مقداره (٢.٣٢) ويتضح من هذه العبارة قيام التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة وأن هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بهذا الدور وتعليم الطلاب أن النقود نعمة من نعم الله وأنها وسيلة للحصول على ما يحتاجه الإنسان لكي تستمر دورة الحياة وليست غاية في حد ذاتها ينبغى التكالب على جمعها، كما يجب توجيه نظر الطلاب إلى الاهتمام بالشكل الخارجي للنقود وعدم الكتابة عليها وتشوية الشكل الخارجي لها.

١٣) جاءت العبارة (٣٣) والتى تنص على" **دعم المدرسة للطلاب الذين يمارسون سلوكيات اقتصادية سليمة** "في المرتبة الثالثة عشر، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٣١،٢) مما يدل على القيام بهذا الدور بدرجة متوسطة ويرجع اهتمام التعليم بذلك إلى حث الطلاب وتشجيعهم وتنمية عادات التربية الاقتصادية لديهم.

١٤) جاءت العبارة (٢٢) والتى تنص على" **تنمية الوعي الاستهلاكي لدي الطلاب** "في المرتبة الرابعة عشر حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٢٩) وذلك في ظل الأزمات الاقتصادية التى تمر بها كل دول العالم ومنها مصر، ومن هنا كانت أهمية تنمية الوعي الاستهلاكي لدي الطلاب وأهمية البعد عن الإسراف والتبذير.

١٥) جاءت العبارة (١١) والتى تنص على "**إكساب الطلاب عادات الإدخار والاستثمار** "في المرتبة الخامسة عشر، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٢٨) مما يدل على قيام التعليم بذلك الدور بدرجة متوسطة، حيث أن هناك انتشار لبعض الأمثال التى تحث علي عدم الاهتمام بالإدخار "اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب "إلا أن بالرغم من ذلك فهناكاهتمام بدرجة متوسطة

بتوعية الطلاب بأهمية الإدخار واستثمار الأموال التى يمتلكونها وإكسابهم معرفة بمجالات ومشاريع الاستثمار المختلفة.

١٦) جاءت العبارة (٣٢) والتي تنص على "**تدريب الطلاب على إتقان العمل من خلال المقصف المدرسي** "في المرتبة السادسة عشر حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٢٥) أي بدرجة متوسطة مما يوجه الوعي لدى القائمين على التعليم بأن يمارس الطلاب عمليات البيع والشراء داخل المدرسة، وأن يتولى إدارة المقصف عدداً من الطلاب تحت إشراف معلميهم ومن خلاله يمكن توجيه الطلاب إلى كيفية إنفاق المصروف اليومي ويمكن إرجاع قيام التعليم بذلك بدرجة متوسطة إلى أن هناك بعض المدارس ذات المباني القديمة لا يوجد بها مقصف، كما جاءت العبارة (٣٩) والتي تنص على "**تدريب الطلاب على إتمام عمليات البيع أو الشراء من خلال المقصف المدرسي** "في المرتبة السادسة عشر أيضاً، حيث حصلت وزن نسبي مقداره (٢.٢٥) وهذه العبارة يمكن تفسيرها حيث أنه من خلال المقصف يمكن أيضاً تدريب الطلاب على كيفية البيع والشراء وإكسابهم الاتجاهات نحو ترشيد الإنفاق والاستهلاك وأيضاً إكسابهم المعرفة بأهمية النقود والاستخدام الأمثل لها، وجاءت هذه العبارة بدرجة متوسطة يمكن إرجاع ذلك إلى أن هناك مدارس كثيرة لا يتوفر فيها المقصف.

١٧) جاءت العبارة (٤) والتي تنص على "**تعمل المناهج على تنمية المواطنة لدي الطلاب بتشجيعهم على شراء المنتجات الوطنية** "في المرتبة السابعة عشر، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٢٣) ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يقوم به التعليم قبل الجامعي وإن كان بدرجة متوسطة، من إكساب الطلاب قيم المواطنة الصحيحة وذلك بربطهم بالأرض التى يعيشون عليها، وتحفيزهم بالمحافظة على المال العام وممتلكات الوطن وترغيبهم في شراء المنتجات الوطنية وهذا ظاهر في الوقت الحالي خصوصاً مع الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد وتشجيع المواطنين على شراء كل ما هو وطني تشجيعاً للصناعة الوطنية وحفاظاً على اقتصاد الدولة.

١٨) جاءت العبارة (٣٧) والتى تنص على "**توعية الطلاب بتجريم تخزين السلع لرفع سعرها** "في المرتبة الثامنة عشر، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره

(٢.١٩) ويمكن تفسير ذلك في ضوء وعي القائمين على التعليم قبل الجامعي بحال الاقتصاد المصري في الآونة الراهنة، وأن هناك ضرورة لتوعية الطلاب بأهمية المشاركة في عبور هذه المرحلة حتى يتعافي الاقتصاد المصري في مقدمة ذلك توعيتهم بتجريم تخزين السلع وما يقوم به بعض التجار لرفع السعر واستغلال لحاجة المواطن.

١٩) جاءت العبارة (٧) والتى تنص على "**تكوين اتجاهات إيجابية لدي الطلاب نحو العمل المهني** "في المرتبة التاسعة عشر، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (١٨،٢) ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يقوم به التعليم قبل الجامعي، وإن كان بدرجة متوسطة من تعويد الطلاب على ممارسة بعض الأنشطة المرتبطة بالأعمال اليدوية والحرفية، وإن كان بدرجة متوسطة لعدم وجود الإمكانات المادية بالمدارس، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب النظري في التعليم على حساب الجانب العملي، بالإضافة إلى الثقافة المنتشرة بالمجتمع المصري من تشجيع للعمل المكتبي علي حساب العمل المهني.

٢٠) جاءت العبارة (٤٠) والتى تنص على "**تشجيع الطلاب على عدم التهرب من دفع الضرائب** "في المرتبة العشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.١٧) مما يدل على أن التعليم قبل الجامعي يقوم بهذا الدور بدرجة متوسطة حيث يحرص القائمون على التعليم قبل الجامعي بتوعية الطلاب بأهمية دفع الضرائب وعدم التهرب منها، حيث يستفاد منها في بناء المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات العامة التى تعود بالنفع على الطلاب وأسرهم.

٢١) جاءت العبارة (٦) والتى تنص على "**تعمل الأنشطة على تقديم معلومات اقتصادية للطلاب** "في المرتبة الواحد والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.١٦)، مما يدل على قيام التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة حيث تسعى الأنشطة إلى تقديم معلومات مرتبطة بالتربية الاقتصادية للطلاب ونشر الوعي الاقتصادي بينهم.

٢٢) جاءت العبارة (٩) والتى تنص على "**تدريب الطلاب علي مشاريع يكتسبوا منها حب العمل واحترامه** "في المرتبة الثانية والعشرين، حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.١٥) مما يدل على قيام التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة، كما جاءت العبارة (٢١) والتى تنص على "**إحداث تكامل مستمر بين المدرسة والأسرة لتربية الطالب اقتصادياً** "في المرتبة الثانية والعشرين

حيث حصلت أيضاً على وزن نسبي مقداره (٢.١٥) مما يدل على قيام التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة حيث تسعى المدرسة إلى الاستفادة من الأنشطة المدرسية باعتبارها آلية من آليات ترجمة مبادئ التربية الاقتصادية إلى واقع، ويتم من خلالها عمل المشاريع المختلفة لتشجيع الطلاب على العمل واحترامه، كما يمكن الاستعانة بالأسرة لمساعدة المدرسة في عملية التربية الاقتصادية للطالب ومن ثم تصبح المدرسة وحدة إنتاجية.

٢٣) جاءت العبارة (١٤) والتى تنص على "**ترجمة المدرسة لممارسات التربية الاقتصادية لواقع عملي** "في المرتبة الثالثة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.١٢) أي بدرجة متوسطة وترتبط هذه العبارة بما سبق حيث تتحول المدرسة عن طريق الأنشطة والمناهج إلى واقع معاش ومن ثم تتحقق مبادئ وأهداف التربية الاقتصادية.

٢٤) جاءت العبارة (١٧) والتى تنص على "**تعمل المدرسة على الربط بين التعليم ومؤسسات العمل الإنتاجي** "في المرتبة الرابعة والعشرين بوزن نسبي مقداره (٢.١٠) أي بدرجة متوسطة حيث يحب الاهتمام بتدريب الطلاب في مؤسسات المجتمع المختلفة، حيث يطبقون ما تعلموه في المدرسة ولكن جاءت هذه العبارة بدرجة متوسطة حيث تنفصل المدرسة إلى حد كبير ببرامجها وأنشطتها عما يدور في المجتمع المحيط بالمدرسة.

٢٥) جاءت العبارة (٢٨) والتي تنص على "**معاقبة الطلاب الذين يرتكبون سلوكيات غير اقتصادية** "في المرتبة الخامسة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٩) أي بدرجة متوسطة حيث يجب على المدرسة كما تعزز السلوك الإيجابي في التربية الاقتصادية تشجيعاً للطلاب، أن تعاقب الطلاب الذين يرتكبون من السلوكيات ما يتنافى مع المبادئ التى تسعى إليها التربية الاقتصادية ولكن إدارة المدرسة لا تعطى هذا الدور الاهتمام الكافي لانشغالها بأمور العملية التعليمية.

٢٦) جاءت العبارة (٥) والتى تنص على "**تهتم إدارة المدرسة بتكوين صندوق للتكافل الاجتماعي** "في المرتبة السادسة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٧) أي بدرجة متوسطة حيث يعمل التعليم قبل الجامعي على الاهتمام بالطلاب الفقراء والمحتاجين، وحث الطلاب القادرين على

المساهمة في مساعدة زملائهم المحتاجين وذلك تحقيقاً لمبدأ التعاون والتكافل ولكن هذا الدور بحاجة إلى تفعيل ودعم إدارة المدرسة، كما جاءت العبارة (٢٠) والتي تنص على "**الاهتمام بضرب الأمثلة الخاصة بالتربية الاقتصادية من خلال الأنشطة والمقررات** "في المرتبة السادسة والعشرين أيضاً حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٧) أي بدرجة متوسطة حيث أفاد أفراد العينة بأن التعليم قبل الجامعي يقوم بهذا الدور وهو ضرب الأمثلة المرتبطة بالتربية الاقتصادية من خلال الأنشطة المدرسية التى تعتبر آلية من آليات ترجمة المعارف والمعلومات المرتبطة بمجال التربية الاقتصادية إلى واقع.

٢٧) جاءت العبارة (٣٠) والتى تنص على "**تقدم المدرسة مسابقات بحثية عن التربية الاقتصادية** "في المرتبة السابعة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٦) مما يدل على قيام التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة ترتبط بما سبق حيث يحاول التعليم من خلال الأنشطة التى يقوم بها الطلاب أن يقدم المسابقات المختلفة وخاصة في مجال البحوث المرتبطة بالتربية الاقتصادية، كما يمكن لمعلمي المواد المختلفة تكليف الطلاب بعمل البحوث في مجال التربية الاقتصادية، ويقوم كل طالب بعرض ما كتبه على زملائه داخل الفصل، ويقوم المعلم بالتعقيب والتعليق على البحوث المقدمة من الطلاب.

٢٨) جاءت العبارة (١٢) والتى تنص على "**إتاحة الفرصة للطلاب لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالتربية الاقتصادية** "في المرتبة الثامنة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٥) أي بدرجة متوسطة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما سبق، حيث يعمل المعلمون على تشجيع الطلاب على مناقشة الأمور المتعلقة بمجال التربية الاقتصادية من خلال الأنشطة ومن خلال البحوث التى يكلفون بها، وجاءت العبارة بدرجة متوسطة نظراً لانشغال المعلم والطالب بالأمور المتعلقة بالمواد الدراسية.

٢٩) جاءت العبارة (٢) والتي تنص على" **تضمين مبادئ التربية الاقتصادية داخل المناهج** "في المرتبة التاسعة والعشرين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٢) أي بدرجة متوسطة وتوحى هذه العبارة بأن القائمين على التعليم قبل الجامعي على وعي بأهمية أن تتضمن المناهج الدراسية مبادئ التربية الاقتصادية، وجاءت هذه العبارة بدرجة متوسطة حيث قل أن ترتبط المناهج

بمبادئ التربية الاقتصادية، كما جاءت العبارة (٣) والتي تنص على "**تعريف الطلاب بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية** "في المرتبة التاسعة والعشرين أيضاً حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢.٠٢) أي بدرجة متوسطة، ويمكن إرجاع ذلك إلى وعي أفراد العينة بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتأثير ذلك على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول العربية، ومردود ذلك على كل من الفرد والمجتمع.

٣٠) جاءت العبارة (٢٧) والتى تنص على "**تهتم المدرسة بعقد ندوات لتبصير أولياء الأمور بأهمية تربية أبنائهم اقتصادياً** "في المرتبة الثلاثين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (٢) مما يدل على قيام التعليم قبل الجامعي بهذا الدور بدرجة متوسطة، وذلك تحقيقاً للشراكة الفعالة في تربية الطلاب التربية السليمة وضماناً لفعالية الدور الذي تقوم به الأسرة في التربية الاقتصادية للأبناء وتوعية الوالدين بمبادئ التربية الاقتصادية التى يجب أن يعلمونها لأبنائهم.

٣١) جاءت العبارة (١٠) والتى تنص على "**تكليف الطلاب بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها** "في المرتبة الواحد والثلاثين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (١.٩٨) أي بدرجة متوسطة، حيث يمكن للقائمين على التعليم في المدرسة بتكليف الطلاب بدراسة المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها من وجهة نظرهم، ويقوم المعلمون بمناقشتهم في ذلك.

٣٢) جاءت العبارة (١) والتى تنص على" **تزويد الطلاب بمعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة** "في المرتبة الثانية والثلاثين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (١.٩٥) أي بدرجة متوسطة ويمكن إرجاع تدني الوزن النسبي لهذه العبارة إلى الانفصال بين المدرسة وسوق العمل ولا تتم دراسة سوق العمل ومتطلباته، كما لا يتم تعريف الطلاب بالمهن المتوفرة في المجتمع، ويتم التركيز فقط داخل المدرسة على الجانب النظري ومن ثم كانت هناك ضرورة لتزويد الطلاب بمعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة ومتطلبات العمل بها كوسيلة لانخراط الطلاب في الحياة العملية.

٣٣) جاءت العبارة (٨) والتى تنص على "**الاهتمام بتكليف الطلاب بإجراء بحوث حول التربية الاقتصادية** "في المرتبة الثالثة والثلاثين حيث حصلت على وزن

نسبي مقداره (١.٩٠) أي بدرجة متوسطة، لاهتمام التعليم بالجانب النظري والتركيز علي المواد الدراسية ومن ثم وجب على التعليم الاهتمام بتدريب الطلاب على مناقشة الأمور المتعلقة بمجال التربية الاقتصادية من خلال إجراء بحوث مختلفة في التربية الاقتصادية وجمع المعلومات حول المشكلات الاقتصادية والسلوكيات التى يعاني منها المجتمع.

٣٤) جاءت العبارة (**٢٥**) والتى تنص على "**تنظيم أنشطة فنية عن التربية الاقتصادية** "في المرتبة الرابعة والثلاثين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (١.٨٦) أي بدرجة متوسطة ويمكن للتعليم قبل الجامعي من خلال هذه الأنشطة تشجيع الطلاب على المشاركة فيها ومن ثم إكسابهم المهارات المرتبطة بالتربية الاقتصادية.

٣٥) جاءت العبارة (**٢٤**) والتى تنص على "**توعية الطلاب بالتكتلات الاقتصادية** "في المرتبة الخامسة والثلاثين حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (١.٨٣) أي بدرجة متوسطة، حيث يقوم التعليم بهذا الدور بدرجة متوسطة من خلال توعية الطلاب بالتكتلات الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاد الدول ولكن يوجد تدني للدور الذي يقوم به التعليم قبل الجامعي في مجال التوعية بالتكتلات الاقتصادية وربما يرجع ذلك لجهل بعض المعلمين بها، وأيضاً لعدم وجود وقت لذلك لتكدس المناهج الدراسية والتركيز فقط على الجانب النظري.

أهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن:

١- التعليم قبل الجامعي يقوم بدور متوسط في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.

٢- كانت أكثر الأدوار التى يقوم بها التعليم بدرجة كبيرة:

- حث المعلمون للطلاب بالمحافظة على مرافق المدرسة.
- إكساب الطلاب سلوكيات المحافظة على البيئة.
- توضح الأنشطة أهمية البعد عن الإسراف وخاصة استعمال المياه.
- إكساب الطلاب أهمية المحافظة على المال العام.
- تربية الطلاب على عدم الإسراف في استخدام الكهرباء.

٣- جاءت بعض الأدوار بدرجة متوسطة من حيث قيام التعليم بها وهي:

- توعية الطلاب بطرق الكسب المشروع.
- تكوين اتجاهات صحيحة لدى الطلاب نحو النقود واستخدامها.

- دعم المدرسة للطلاب الذين يمارسون سلوكيات اقتصادية سليمة.
- تنمية الوعي الاستهلاكي لدي الطلاب.
- إكساب الطلاب عادات الإدخار والاستثمار.

٤- كانت أقل الأدوار هي:

- تكليف الطلاب بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها.
- تزويد الطلاب بمعلومات عن سوق العمل والمهن المختلفة.
- الاهتمام بتكليف الطلاب بإجراء بحوث حول التربية الاقتصادية.
- تنظيم أنشطة فنية عن التربية الاقتصادية.
- توعية الطلاب بالتكتلات الاقتصادية.

٥- وسوف تقدم الدراسة بعض الآليات التربوية المقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب.

المحور الرابع- الآليات التربوية المقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب:

يتناول الجزء التالي الآليات التربوية المقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب وتتضمن الهدف والمبادئ والمتطلبات، وأبعاد الآليات التربوية المقترحة، وتم تحديد هذه الآليات بناءً على الجانب النظري والذي تناول (الأنشطة التربوية- المعلم- المناهج الدراسية) بالإضافة إلى تناول (أهداف التعليم قبل الجامعي- الإدارة) على مستوى المدرسة والتى تتكامل مع ما سبق في دعم التربية الاقتصادية للطلاب، ونتناول فيما يلي كلاً على حدة:

أولاً- الهدف من الآليات التربوية:

يعد الهدف الرئيسي للآليات هو تفعيل دور التعليم قبل الجامعي في دعم التربية الاقتصادية لطلابه وذلك عن طريق وضع مجموعة من التوصيات الإجرائية لكافة مكونات منظومة التعليم قبل الجامعي (الأهداف، المناهج، الأنشطة، المعلمين، المؤسسات التربوية المساعدة، وتوضيح المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك، وما قد يواجه هذه الآليات من معوقات.

ثانياً- مبادئ الآليات التربوية:

تعتمد الآليات المقترحة على عدد من المبادئ أهمها:

١- الثقافة الاقتصادية وسيلة مهمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

٢- الانتماء والولاء للأسرة، المدرسة، المجتمع، وبالتالي فالطالب المنتمي لكل هذه المؤسسات، سوف يحافظ على ممتلكات المجتمع ومكتسباته.
٣- تربية الطالب على ترشيد الاستهلاك والإنفاق.
٤- التشجيع على العمل والتفاني فيه وتحقيق الجودة في الأداء.
٥- الحفاظ على البيئة ومواردها، والشعور بالمسئولية تجاهها.
٦- التشجيع على الإدخار والاستثمار فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

ثالثاً- متطلبات التنفيذ:

- **بشرية:** حيث إن عملية تحقيق التربية الاقتصادية بالتعليم قبل الجامعي في حاجة إلي كوادر بشرية قادرة علي التدريس والتدريب، إضافة إلي كوادر إدارية مرنة وعلي درجة عالية من الكفاءة، فضلاً عن الحاجة إلي رجال أعمال لتبني وتدعيم عملية التربية الاقتصادية.
- **تشريعية:**تعديل بعض اللوائح والقوانين التي تعوق الشراكة بين التعليم الجامعي وقبل الجامعي والمؤسسات الأخرى (وسائل الإعلام) ، وتعوق إنشاء المراكز وتنفيذ بعض الأنشطة، وإصدار أخري تساعد علي تنمية وتحقيق التربية الاقتصادية.
- **مادية:** توفير الإمكانات المادية لتنظيم المؤتمرات والندوات للتواصل بين المعلمين، وعمل برامج تدريبية بالخارج لتدريب المعلمين على الأفكار الجديدة الخاصة بالتربية الاقتصادية.

رابعاً- أبعاد الآليات التربوية المقترحة:

البعد الأول: بالنسبة لأهداف التعليم قبل الجامعي:

ينبغى أن يضع التعليم قبل الجامعي (الابتدائي- الإعدادي – الثانوي) ضمن أهدافه ما يلي:

١- تنمية مختلف جوانب شخصية الطالب بالعلوم والمعارف المرتبطة بالتربية الاقتصادية.
٢- توعية الطلاب بالمشكلات الاقتصادية التى تواجه المجتمع.
٣- إعداد الشخصية المنتجة، وتنمية قيم حب العمل وإتقانة.
٤- تنمية قيم وسلوكيات المحافظة على المال العام والبيئة.
٥- تنمية قيم المشاركة في العمل التطوعي والولاء والانتماء للوطن.
٦- توعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم.

٧- تنمية السلوك الإدخاري لدي الطلاب.
٨- تفعيل الشراكة بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى في مجال التربية الاقتصادية.

البعد الثاني- بالنسبة للإدارة على مستوى المدرسة:

ويتم تنفيذه من خلال:
١- عقد ندوات وورش عمل عن التربية الاقتصادية يدعى لها أولياء الأمور والمجتمع المدني.
٢- تزويد مكتبة المدرسة بالكتب والمجلات المرتبطة بالتربية الاقتصادية.
٣- متابعة الطلاب في ممارستهم للقيم والسلوكيات الاقتصادية.
٤- إتاحة الفرصة للطلاب لعمل معارض لبيع الكتب، وصناعة بعض المنتجات البسيطة وبيعها داخل المدرسة لتدريبهم على أمور البيع والشراء.
٥- الاهتمام بالورش وغرف الاقتصاد المنزلي.
٦- تشجيع الآباء على ضرورة إشراك أبنائهم في الأنشطة المدرسية المتعلقة بالتربية الاقتصادية.
٧- سن التشريعات التي تجعل الطلاب يهتمون بالمحافظة على كل محتويات المدرسة ومرافقها المتعددة.
٨- عمل حملات لتشجير ونظافة البيئة المحيطة بالمدرسة وحث الطلاب على المشاركة فيها.
٩- توثيق الصلة بين المدرسة ومؤسسات الإنتاج في المجتمع لتعويد الطلاب وتدريبهم عملياً على حياة العمل والإنتاج فيه.
١٠-استغلال الأحداث الجارية والوضع الاقتصادي الحالي للمجتمع في تربية الطلاب اقتصادياً.

البعد الثالث- بالنسبة للمقررات الدراسية:

ويتم تنفيذه من خلال:
١- الإشارة للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وسبل العلاج.
٢- تدعيم المقررات ببعض الأنشطة العلمية التي تساهم في دعم التربية الاقتصادية لدي الطلاب.
٣- إحداث التكامل بين المقررات الدراسية في التأكيد على قيم واتجاهات وسلوكيات التربية الاقتصادية.
٤- مراعاة المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على التربية الاقتصادية.

٥- تشكيل مقرر جديد ضمن المقررات الدراسية يشتمل على كل جوانب التربية الاقتصادية.
٦- التنسيق بين القائمين على تدريس المقررات الدراسية المختلفة؛ لتنمية أفكار التربية الاقتصادية لدىالطلاب.
٧- تخصيص سؤال حرب الاختبار النهائي لنشر ثقافة التربية الاقتصادية.

البعد الرابع: بالنسبة للأنشطة الطلابية:

ويتم تنفيذه من خلال:
١- تعزيز الأنشطة التى ترسخ قيم التربية الاقتصادية من ادخار ترشيد الاستهلاك، العمل والإنتاج، والمحافظة على البيئة والمال العام.
٢- إصدار الكتيبات والنشرات التى تزيد من وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم.
٣- عمل مسابقات بحثية حول مجالات التربية الاقتصادية.
٤- تنويع الأنشطة وخاصة المتصلة بالتربية الاقتصادية لكي يتاح للطلاب فرصة الاشتراك حسب الميول.
٥- الاهتمام بالأنشطة المرتبطة بالمقصف والجمعية التعاونية والتى من خلالها يمكن غرس قيم التعاون والإدخار وممارسة الأنشطة الجماعية التي تساعد على تحقيق النمو الاجتماعي الاقتصادي للطلاب.
٦- توسيع المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالتربية الاقتصادية للطلاب بمعاونة المعلمين في مشروعات الخدمة العامة خارج أسوار المدرسة.
٧- مشاركة الآباء في الأنشطة المتعلقة بالتربية الاقتصادية.
٨- تقديم جوائز عينية للطلاب المشتركين بالأنشطة المختلفة والتي تدعم التربية الاقتصادية.
٩- اقتراح جوائز للمعلمين وللطلاب الذين يمارسون أنشطة متميزة تدعم الاقتصاد، وإجراء مسابقة للاقتراع على النشاط الأفضل، مع إعطاء جائزة لأفضل نشاط مقترح.
١٠-تعاون المنظمات غير الحكومية في دعم الأنشطة الطلابية والداعمة لقضايا الاقتصاد.

البعد الخامس- بالنسبة للمعلم:

ويتم تنفيذه من خلال:
١- إعداد أدلة مساعدة للمعلم توضح قيم واتجاهات التربية الاقتصادية وكيفية إكسابها للطلاب.

٢- عقد برامج تدريبية للمعلمين لمساعدتهم في كيفية إكساب الطلاب مهارات وقيم التربية الاقتصادية.
٣- اهتمام المعلم بتوجيه طلابه للبحث في مجال التربية الاقتصادية.
٤- تنمية عادات الادخر والاستهلاك لدي الطلاب.
٥- تقديم كليات التربية برامج لتدريب المعلمين على كيفية تدريس القضايا الاقتصادية، مع اختيار المدربين المتخصصين من الجامعات المحلية والعالمية في مجال دراسات الاقتصاد.
٦- إمداد المعلم بدليل إرشادي لأهم المراجع والكتب والمشروعات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة؛ لتنمية قدراته في التعامل مع قضايا الاقتصاد.
٧- متابعة أداء المعلمين الذين اجتازوا البرامج التدريبية للتحقق من مدى اهتمامهم بقضايا الاقتصاد المختلفة.

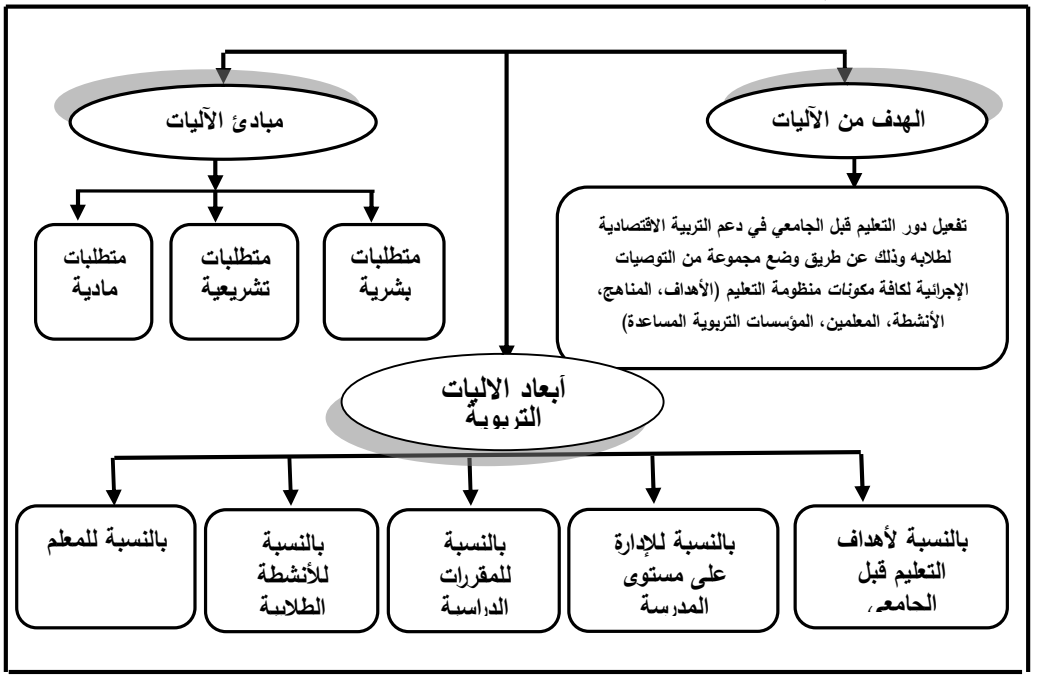

شكل (٣)
الرؤية التربوية المقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر
في دعم التربية الاقتصادية للطلاب

المراجـــــــع

أولاً- المراجع العربية:

أحمد الضوى سعد (٢٠٠٢): دراسة تحليلية لبعض مبادئ التربية الاقتصادية الإسلامية فى محتوى مناهج التربية الدينية الإسلامية بالتعليم العام، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع١١٤، ج٢.

أديب زيد عقيل (٢٠٠٤): العولمة وأثرها على ثقافة الأطفال والشباب، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، السنة السابعة، العدد ١٠.

إسماعيل حسن عبد الباري (١٩٨٢): أبعاد التنمية (القاهرة،/ دار المعارف، ط٢).

حامد عمار (١٩٨٤): في بناء البشر – دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي (القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ط٢).

حامد عمار (١٩٩٩): في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، القاهرة، الدار العربية للكتاب.

حسين حسين شحاتة (٢٠٠٠): دور القيم والأخلاق الإسلامية فى ترشيد سلوك المستهلك وضبط الإنفاق، مؤتمر القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد،في الفترة ١٥-١٦ أبريل، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

حسين شحاته (٢٠٠٠): "الجوانب العقائدية في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ببنك دبي الإسلامي، العدد الأول.

حمدان محمد (٢٠١٢): أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداؤ المؤسسات الجزائرية، الجزائر،ع٢.

حنان عبد الحليم رزق (٢٠٠٢): دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأصيل القيم الأخلاقية لدي الشباب في حل ملامح النظام العالمي الجديد، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٤٨.

خلف محمد البحيري (١٩٩٠): دور التربية الاقتصادية في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادي، مجلة كلية التربية – سوهاج، جامعة أسيوط، ع٥، ج١، يناير.

خلف محمد البحيري (٢٠٠٤): التربية الاقتصادية الذاتية للأبناء مدخل لتطوير التربية الوالدية من منظور إسلامي.

داليا عبد الحكيم مطر وآخرون (٢٠٠٩): التربية الخلقية للطفل المصري في ضوء تداعيات العولمة، دراسة منبثقة عن رسالة دكتوراه، مجلة كلية التربية بالزقازيق، الجزء الأول، العدد٦٥.

دلال عبد الواحد الهدهود (٢٠٠٥): دور كل من الأسرة والمدرسة في تنمية الوعى البيئي ومدى التكامل بينهما في دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٢٧، الجزء الأول.

ربيع محمد الروبي (٢٠٠٢): المنهج الإسلامي في الإدخار والاستثمار، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، ٢٧-٢٩ يوليو.

زينب علي محمد (٢٠١٢): فاعلية برنامج مقترح لتنمية الوعي الاستهلاكي لدي أطفال الحلقة الأولي من التعليم الأساسي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس (مجلة نصف سنوية تصدرها كلية التربية بجامعة المنيا)، مجلد ٢٥، ع ٢، ج٢، أكتوبر.

سالم حسن على هيكل (٢٠٠٥): قراءات في التربية، القاهرة، الطوبجي للطباعة.

سعد بن هاشم بن محمد العلياني (٢٠٠٥): التربية الاقتصادية في القران الكريم وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية.

سعود الرويلي (٢٠٠٧): تنمية القيم الاقتصادية لدي طلاب المرحلة الثانوية بمدارس مدينة عرعر من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

سعيد إسماعيل القاضي (٢٠٠٢): أصول التربية الإسلامية، القاهرة، عالم الكتب.

سعيد إسماعيل عثمان (٢٠٠٢): التربية الاقتصادية الإسلامية للأبناء في البيت والمدرسة، من دراسات ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، المنعقدة في الفترة ٢٧-٢٩ يوليو، بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، القاهرة، مركز الدراسات المعرفية.

السعيد محمود عثمان وآخرون (٢٠٠٢): ممارسة طلاب الجامعة في مصر لأدوارهم المجتمعية: دراسة ميدانية، مجلة التربية، العدد ١٠٨.

سلوى محمد زغلول طه (٢٠٠٠): السلوك الاقتصادي للشباب والعوامل المرتبطة به -دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

سلوي عبد الرحمن علي (١٩٩٢): دور المدرسة في التنشئة الاقتصادية لتلاميذ الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي في ضوء المستوي الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة أسيوط.

شحات غريب حسن جزرا (٢٠٠٥): دراسة تحليلية لبعض المبادئ الاقتصادية من منظور التربية الإسلامية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، ع ١٢٧، ج٣.

شريف عبد الحليم محمد (٢٠٠٨): ترشيد السلوك الإستهلاكي بهدف وقف التدهور البيئي _ دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

شوقي أحمد دنيا (٢٠٠٢): السلوك الإسلامي في الإنتاج بين المثال والواقع، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، القاهرة، جامعة الأزهر، يوليو.

طريف شوقي فرج (٢٠٠٢): الأبعاد النفسية للتنشئة الاقتصادية بين الواقع المجتمعي والمتوقع الإسلامي، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام المنعقد بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ٢٧-٢٩ يوليو.

عبد الرحمن بن أحمد محمد الصانع (٢٠٠٤): تربية العولمة وعولمة التربية: رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة؟، ورقة عمل مقدمة لندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، في الفترة من ٢٠-٢٠٠٤/٤/٢١.

عبد الغنى عبود (٢٠٠٤): الوالدية والتربية الاقتصادية للطفل فى ضوء الرؤية الكونية، ندوة نحو والدية راشدة من أجل مجتمع أرشد، في الفترة ٣٠-٣١ مارس، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى ومركز الدراسات المعرفية، جـ١.

عبد المعين سعد الدين هنداوي (١٩٩٨): الوعي الاقتصادي لدي طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية بالمنطقة الجنوبية الغربية"، مجلة كلية التربية، أسيوط، ع ١٤، ج٢.

عبد الناصر مصطفى عطايا (٢٠٠١): التربية الاستهلاكية فى الإسلام ودور الأسرة فى تنميتها لدى أبنائها، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع٩٩.

عزت عبد الرؤوف علي (١٩٩٧): تطوير مقررات الاقتصاد الزراعي بالمدرسة الثانوية الزراعية في ضوء فلسفة التربية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.

علاء عبد المبدي مرتضي (٢٠٠٩): التربية الاقتصادية لدي طلاب الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي واقعها ومعوقاتها دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

فؤاد البهي السيد (٢٠٠٥): علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط(١٦)، دار الفكر العربي، القاهرة.

فيصل الراوي طايع (١٩٩٠): التربية الاقتصادية لطفل المدرسة الابتدائية، مجلة كلية التربية – سوهاج، جامعة أسيوط، ع٥، ج٢، ابريل.

فيصل الراوي طايع، جمان أحمد (١٩٩٨): التربية الاقتصادية لدى طفل المدرسة الابتدائية بالكويت، مجلة دراسات تربوية واجتماعيه، كلية التربية–جامعة حلوان، م٤، ع١،يناير.

مجمع اللغة العربية (١٩٦٠): المعجم الوسيط، القاهرة، الجزء الأول.

محمد الهادي عفيفي (١٩٧١): في أصول التربية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

محمد عبد اللطيف، على عبد العزيز (٢٠٠٦): التربية الاقتصادية في الإسلام (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر.

محمد منير مرسي (١٩٨٢): تاريخ التربية في الشرق والغرب، القاهرة، عالم الكتب.

محمد منير مرسي (٢٠٠١): أصول التربية، القاهرة، عالم الكتب.

محمود قمبر وآخرون (١٩٩٩): دراسات في أصول التربية، قطر، دار الثقافة، الطبعة السادسة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (٢٠١١): تقرير ملامح نمط إنفاق الأسرة المصرية، ع ٥٨.

مني علي السالوس (٢٠٠٢): مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام، مجلة الثقافة والتنمية (تصدرها جمعية الثقافة من أجل التنمية)، ع٤، يناير.

مهنى غنيم (٢٠٠٢): نماذج وحالات حول التربية الاقتصادية وآثارها، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، جامعة الأزهر.

هبة محمود على محمود (٢٠١٣): فاعلية برنامج مقترح لتنمية بعض القيم الاقتصادية لدى طفل الروضة باستخدام التعلم النشط، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالوادي الجديد، جامعة أسيوط.

هناء قاسم الحمود (٢٠١٠): دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدي اطفال الرياض مابين سن (٥–٦) سنوات، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق.

وليد محمد عبد الحليم على (٢٠١٤): تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بني سويف.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

Baniel, K. Gatabarki (1991): A study at evaluate the Comparative effectiveness of two approaches of Teaching Selected Basic Economic Concepts at the Sixth Grade Level in selected elementary School in Athens Country, Ohio, Dess., Abs., Inter ,Vol 45, No 2 , Aug.

Brown, Kimberly A.(2009): Examining the influence of Financial Literacy education on Financial decision-making among graduate level health professions student, Doctor of Education, Capella University, September.

Calamato, Maria Paula (2010): learning Financial Literacy in the family, Master of Arts, San José State University, December.

Cochran, Carola, (2010), Financial Literacy in Teens , Master of Arts , Caldwell college.

Cochran, Carol A. (2010): Financial Literacy in Teens, Master of Arts, Caldwell College.

Cude, Brenda J. and others (2006): "College Students and Financial Literacy: What They Know and What We Need to Learn", Conference of Eastern Family Economics and Resource Management Association.

Davies, Peter, eta (2002): Economic aspects of Citizenship education: an investigation of students understanding , The Curriculum Journal , Vol 13 No 2.

Habashi, Zeinab (1995): The Perceived Influence of Children in Family Purchasing Decisions – Acomparison between American and Egyptian Families in the U.S.A , Reports research , Arkansas ,USA.

Harrelson, Joseph Christopher (2011): The preceptions of Twelfth grade students on financial literacy, Doctor of Education , wolden university , December.

Harrelson, Joseph Christopher (2011): The Perceptions of Twelfth-grade Students on Financial Literacy, Doctor of Education, Walden University, December.

Jack Harvey (1998): Modern Economics Seventh Edition , Great Britain , Memillen.

McCann, Karen L.(2009): The Effect of a High School Financial Literacy Course on Student Financial Knowledge, Doctor of Education, Wilmington University, November.

Mckenzie, Vandeen M.(2009): The Financial Literacy of University Students: a Comparison of Graduating Seniors-Financial Literacy and Debt Level ,Doctor of Education, University of South Florida.

Moten, James M (2011), Examining the Disparity in financial literacy Between High school seniors of Different Ethnicities and Income level, PH. D, North central university.

MOTEN, JAMES M.(2011): Examining the Disparity in Financial Literacy Between High School Seniors of Different Ethnicities and Income Level, PH.D, North central University, October.

Sabri, Mohamad Fazli (2011): Pathways to financial success: Determinants of financial literacy and financial well-being among young adults, PH.D, Iowa State University.

Slaughter, Howard B. (2006): Financial Illiteracy: An American Epidemic A Qualitative Study on the Effectiveness of Web-Based Financial Literacy Technology Training on African-American High School Students in Pittsburgh, Pennsylvania, Doctor of Science in Information Systems and Communications, Robert Morris University.